الأمم المتحدة

الجمعية العامة
الدورة الثامنة والأربعون

الوثائق الرسمية

الجلسة العامة ٢٥
المعقودة يوم الإثنين
١١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣
الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد إنسانالي (غيانا)

افتحت الجلسة الساعة ١٥/٢٥

البند ١٢٧ من جدول الأعمال (تابع)

جدول الأنصبة المقررة لقسمة نفقات الأمم المتحدة (A/48/414/Add.6)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : **أود أن أسترعي اهتمام الجمعية العامة إلى الوثيقة** A/48/414/Add.6 **التي وردت فيها رسالة من الأمين العام يبلغني فيها أنه منذ صدور رسائلة المؤرخة في ٢١ و٢٤ و ٢٧ و ٢٩ أيلول/سبتمبر، و ٤ و ٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣، دفعت تشاد المبلغ اللازم لتخفيض ما عليها من متأخرات لتصبح أقل من المبلغ المحدد في المادة ١٩ من الميثاق.**

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تحيط علما على النحو الواجب بهذه المعلومة؟

تقرر ذلك.

البند ٩ من جدول الأعمال (تابع)

المناقشة العامة

السيد مبينغا كاسيندا (زائير) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : **السيد الرئيس، لقد أجمع المتكلمون الذين سبقوني إلى هذه المنصة الموقرة على الاعتراف بصفتكم الفكرية البارزة، وخبرتكم الثرية. ومعرفتكم الواسعة بالقضايا الدولية، مما سيضمن نتيجة إيجابية لعملنا الذي يبشر بأنه سيكون مثيرا جدا في هذا الوقت الذي بدأنا نشهد فيه بوادر تحول لا رجعة فيه في أنشطة المنظمة صوب تعاون حقيقي ذي فائدة متبادلة.**

وينضم وفد جمهورية زائير الذي أتشرف برئاسته إلى الوفود الأخرى الحاضرة هنا، في التعبير لكم عن التهاني وأطيب التمنيات، ويعرب عن أمله في أن نرى، خلال فترة رئاستكم، وضع الأساس الضروري لإقامة هذه الحقبة الجديدة لما نتوق إلى رؤيته جميعا من سلم، ورخاء، وتفاهم وتسامح متبادلين.

وأود أيضا أن أتقدم بأخلص التهاني إلى أعضاء المكتب الآخرين، الذين أثق بأنهم سيعاونونكم على نحو فعال في اضطلاعكم بمهامكم الرئاسية الشاقة والملهمة في نفس الوقت.

هذا المحضر قابل للتصويب .
ترسل التصويبات موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشر هذا المحضر** إلى Chief of the Verbatim Reporting Section, Room C-178، مع مراعاة إدخالها على نسخة من المحضر.
وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

Distr. GENERAL

A/48/PV.25
5 November 1993

ARABIC

93-86823(A)

وإلى سلفكم، سعادة السيد ستويان غانيف، أود أن أتوجه باشادة خاصة يستحقها عن جدارة لما أبداه من كفاءة ومهارة ودراية فنية، وهو يدير باقتدار أعمال الجمعية العامة في دورتها السابعة والأربعين.

وأود أن أعرب للسيد بطرس بطرس غالي، الأمين العام للمنظمة، عن خالص تقديرنا له وتشجيعنا لتصميمه على السعي من أجل التوصل إلى حلول سلمية للصراعات المسلحة العديدة التي تعصف بالعالم.

كما أود أن أرحب بالدول الأعضاء الجدد في المنظمة. وبوسعها أن تعول على التعاون والمساعدة من جمهورية زائير، على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف.

منذ ثلاث سنوات؛ بالكاد كانت الأغلبية الساحقة من سكان هذا الكوكب الرائع - الأرض - مفعمة بالأمل في رؤية تعاون وثيق ومتعدد الأوجه فيما بين الأمم من أجل تحقيق التنمية.

ولئن كانت الحرب الباردة قد بددتها قوة رياح البيريسترويكا، فإننا مضطرون لأن نلاحظ أن هذه الدورة الثامنة والأربعين للجمعية العامة افتتحت في وقت نشهد فيه استئناف الصراعات المسلحة في ثلاث قارات على الأقل من القارات الخمس التي يتكون منها عالمنا.

فانهيار الكتلة الاشتراكية لم يجلب معه سوى لحظة هدوء محدودة. وها نحن نلاحظ في الوقت الحالي تفجر بؤر التوتر والحروب التي يقتتل فيها الأشقاء في جمهوريات الاتحاد السوفياتي السابق، وفي يوغوسلافيا السابقة. ونحن ندين الفظائع الرهيبة واللاإنسانية التي ترتكبها الحضارة الحديثة هناك.

ويكمن السبب الرئيسي لكل هذه الحروب في التعصب الديني أو الإثني، وفي عدم قبول البعض للآراء السياسية التي تتعارض مع الآراء التي يعتقدون أنها غير قابلة للتغير ولابد من فرضها على الجميع. وهكذا، نجد في آسيا حالات عفا عليها الزمن مازالت مستمرة، وشعوب بأكملها حكم عليها بالتشرد دون أي أمل في مستقبل أفضل.

وعلى الرغم من ذلك، يؤيد وفد بلدي المفاوضات الجارية بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية بشأن قضية فلسطين، ويحث كل الأطراف الفاعلة الرئيسية في هذه الدراما على أن يبذلوا كل ما في وسعهم لكفالة أن تؤدي هذه المشاورات إلى إبرام اتفاق سلم يضمن لكل من الشعبين الحق في الوجود داخل حدود معترف بها دوليا.

ونحن نحيي شجاعة وتصميم كل من معالي رئيس وزراء إسرائيل ومعالي رئيس منظمة التحرير الفلسطينية، اللذين اتفقا على الحكم الذاتي لقطاع غزة وأريحا، كما التزما بوضع نهاية لأعمال القرصنة والتخريب. ونرجو أن تحذو حذوهما الدول الأخرى الأطراف في هذا الصراع، حتى يمكن أخيرا إقرار سلم دائم في هذه المنطقة، وحتى يتسنى لنا أن نرى تعاونا حقيقيا من أجل التنمية.

كذلك، نؤكد من جديد دعمنا الكامل ومؤازرتنا للجهود التي يبذلها شطرا كوريا من أجل إعادة توحيد البلدين بالوسائل السلمية.

ونود أيضا أن نغتنم هذه الفرصة لنهنئ سلطة الأمم المتحدة في كمبوديا، التي أسهمت بشكل فعال في تنظيم انتخابات حرة وديمقراطية في ذلك البلد.

وفيما يتعلق بافريقيا، فإن هذه القارة ايضا لم تفلت من حالة اللاحرب واللاسلم التي يتعين فيها على الدول الفتية أن تتصدى لصراعات دامية تضع هياكلها الحكومية الهشة وبنيانها الأساسية الاقتصادية والاجتماعية المقلقلة موضع اختبار عسير. ومع ذلك، فمما يثلج صدر جمهورية زائير أن نرى المجتمع الدولي يعبئ نفسه من أجل منع اندلاع صراعات جديدة ومن أجل إيجاد حلول سلمية لتلك الحروب التي يقتتل فيها الأشقاء، والتي تعصف بعدد كبير من الدول الأفريقية.

إن تزايد بؤر التوتر واللجوء إلى العمل العسكري، سواء كان ذلك للتدخل أو من أجل التهدئة، من شأنه أن يقضي تماما على تلك الجهود ويضر بالعمل الانساني والأهداف النبيلة للسلم والوئام التي تسعى الأمم المتحدة إلى تحقيقها.

وفيما يتعلق بالجنوب الافريقي، بصفة خاصة، فإن زائير تؤيد الاجراء الذي اتخذته الأمم المتحدة في موزامبيق، وتحث جميع أطراف الصراع على أن تحترم الالتزامات التي أخذتها على عاتقها، وأن تعمل من أجل اقامة سلم دائم هناك.

إن النتائج الإيجابية التي رأيناها في جنوب أفريقيا، حيث وافقت الأقلية البيضاء على أن تشرك الأغلبية السوداء في إدارة الشؤون العامة في مجلس تنفيذي انتقالي، تعتبر مصدر ارتياح لجميع من أسهموا في تحقيق هذه النتائج، ومصدر فخر مشروع للرئيس

مانديلا والرئيس دي كليرك.

وعلى ضوء توقعات السلم هذه التي بدأت للتو تلوح لنا في الأفق يحدونا وطيد الأمل في أن تتحقق مصالحة حقيقية داخل مجتمع السود في جنوب افريقيا، حتى لا تنشب حرب بين الأشقاء قد تؤدي، على الأرجح، إلى دعم فكرة الذين يرغبون في وقف مسيرة التقدم نحو قيام جمهورية جنوب افريقيا الديمقراطية المتعددة الأعراق.

ألتمس صبر الجمعية لأنني أود الآن أن أتعرض بالتفصيل لحالة جارتنا أنغولا التي تتشاطر مع زائير حدودا تمتد إلى ما يزيد على ٢ ٦٠٠ كيلو متر. إن الحرب الأهلية التي تزداد حدة في أنغولا، تؤدي إلى خسائر جسيمة في الأرواح وإلى تدمير مادي لا حصر له، كما أنها تهدد السلامة الإقليمية لهذه الأمة الفتية.

إن جمهورية زائير التي كتب عليها أن تعاني، منذ حصولها على الاستقلال، آلام الحرب الأهلية والعصيان ومحاولات عديدة للانفصال لا تملك أن تؤيد الحرب الأهلية في أنغولا. إن الحالة المأساوية التي تعيشها تلك الأمة الشقيقة تثير قلقنا العميق لأنها تسبب لنا مشاكل سياسية واقتصادية واجتماعية هائلة. ونظرا لأن زائير في الواقع بلد غير ساحلي تقريبا، فإن غلق سكة حديد بنغويلا واستمرار انعدام الأمن بالقرب من ميناء ماتادي، وهو منفذنا الوحيد إلى البحر نتيجة لتبادل إطلاق النار بين القوات المسلحة الشعبية لتحرير أنغولا، وقوات الاتحاد الوطني من أجل الاستقلال الكامل لأنغولا يسببان لبلدي أضرارا اقتصادية كبيرة في الوقت الذي لم يعد يتلقى فيه مساعدات ثنائية أو متعددة الأطراف.

وبالاضافة إلى هذه الصعوبات الاقتصادية العديدة هناك تدفق هائل لأشقائنا وشقيقاتنا من أنغولا الذين يلتمسون الملاذ مع العائلات الزائيرية التي تربطهم بها روابط دم تاريخية. إن توفير الغذاء والمأوى وما إلى ذلك للاجئين يزيد من الصعوبات التي تعاني منها الأسر المضيفة التي تعوزها الموارد أصلا.

يعرف المجتمع الدولي أن جمهورية زائير تمر الآن بفترة اضطراب سياسي، وتعاني صعوبات اقتصادية ومالية ضخمة. وفي ظل هذه الظروف، أين يمكن لزائير أن تجد موارد إضافية لتمويل حرب أهلية تدور في أنغولا؟ وإذا أخذنا في الاعتبار مشاكل بلدنا الداخلية لوجدنا أنه ليست لديه أية مصلحة في تشجيع الاتجار بأسلحة الحرب عن طريق ميناء ماتادي، علما بأن هذه الأسلحة قد تتبادلها الأيدي وتصبح وقودا لحرب أهلية في اقليمنا ذاته.

وبالاضافة إلى ذلك فإن زائير التي لا تصنع الأسلحة ولا تبيعها تشجب موقف البلدان التي يصنع مواطنوها الأسلحة ويبيعونها إلى المتحاربين تحت سمع وبصر حكوماتهم، ثم يجيئون إلى المحافل الدولية ويذرفون دموع التماسيح على مصير ضحايا هذه الحرب التي تدور بين الأشقاء.

إن جمهورية زائير التي ساعدت جمهورية أنغولا في نضالها من أجل الاستقلال، والتي سهلت، عن طريق وساطتها، الاجتماع التاريخي بين الرئيس دوس سانتوس والسيد سافيمبي في غبادوليت، لا تزال مستعدة لأن تبحث معهما عن الطرق والوسائل التي تضع حدا للمأساة الأنغولية. هذه هي الروح التي حثت زائير على الترحيب بالسيد أليون بلوندين بيي الممثل الخاص للأمين العام عند زيارته لكينشاسا في أيلول/سبتمبر الماضي، وحدت برئيس جمهورية زائير، المارشال موبوتو سيسي سيكو إلى أن يوفد إلى نظيره الأنغولي مبعوثا مهمته تبديد أي التباس عما إذا كان هناك أي نوع من التدخل من جانب بلادي. في الشؤون الداخلية لأنغولا.

وأخيرا فإن جمهورية زائير التي اضطلعت بدور نشط في مؤتمر ليبرفيل الذي عقد مؤخرا بشأن المسائل الأمنية في أفريقيا الوسطى، والتي ستوقع قريبا معاهدة عدم الاعتداء التي أعدت هناك، تعتبر نفسها حلقة هامة في تحقيق السلم والأمن في المنطقة دون الاقليمية، ولا تعتزم القيام بأي عمل يمكن أن يفسد علاقات حسن الجوار والتعاون القائمة بين دولنا. والحكمة الافريقية القديمة تقول لنا إنه إذا شبت النار في منزل جارنا فيجب أن نساعده في إطفائها حتى لا تحمل الرياح اللهب صوب منزلنا.

بعد الاضطرابات السياسية التي شهدتها أفريقيا في السنوات القليلة الأولى من الاستقلال، اعتقد بعض المفكرين السياسيين واللاعبين على المسرح السياسي - بحسن نية - أن إنشاء حكومة قوية تقوم على الوجود المطلق والسلطة المطلقة لحزب واحد يمكن أن يحقق الوحدة الوطنية ويضمن التنمية المتناسقة لدولنا. ولم تكن جمهورية زائير استثناء في هذا الصدد. والواقع أنه منذ ما يزيد على العقدين كنا نطبق نظام حكم سياسي هائل شديد التوحد، بما فيه من إيجابيات وسلبيات، وصل بنا، بسبب تناقضاته الذاتية، إلى طريق مسدود مما دفع رئيس الجمهورية، بعد مشاورات مع الشعب استغرقت ثلاثة اشهر، إلى أن يصدر مرسوما، في ٢٤ نيسان/أبريل ١٩٩٠، بحل الحزب الوحيد،

ويقترح ادخال نظام سياسي تعددي.

وللأسف الشديد، فإن الحماس الذي أعقب ذلك أدى إلى نشوء نوع من الاندفاع الجماعي المحموم إلى إنشاء أحزاب سياسية، حتى أصبح لدينا الآن ٣٦٠ حزبا لسكان لا يزيد عددهم على ٤٠ مليون نسمة. واهتماما منا بإجراء تقييم موضوعي لتاريخنا، ورسم طريق لمستقبلنا، وضمان تحقيق المصالحة الوطنية، عقدنا مؤتمرا للسيادة الوطنية دام أكثر من ١٦ شهرا، وكان أطول المؤتمرات التي عقدت في أفريقيا وأكثرها تكلفة.

لقد ولد هذا المؤتمر آمالا كبيرة ولكنه لم يتمكن من انجاز جميع أهدافه لأن الذين أعدوا له شاركوا فيه منذ البداية لسببين مختلفين. فبالنسبة للبعض كان المؤتمر افضل مكان لتحويل مسار السلطة باتجاه خطوط ثورية تتمثل في حل جميع المؤسسات الموجودة، وتنحية القائمين عليها. بينما رأى البعض الآخر الذي يناصر خطة اصلاحية من نوع ما أن المؤتمر ينبغي بالأحرى أن يكون مكانا لتنظيم الحاكم عن طريق اعادة هيكلة المؤسسات تدريجيا. وقد أدى هذا الاختلاف الأساسي إلى تصعيد حدة الانفعالات منذ بداية المؤتمر وحتى نهايته، حتى وجد اللاعبون على المسرح السياسي أنفسهم بعد انتهاء المؤتمر أكثر انقساما مما كانوا قبل انعقاده.

ونظرا لأن الوثيقة التي تنص على الأحكام الدستورية لمرحلة الانتقال لم تصل إلى نهايتها المنطقية، لأنها لم تلغ صراحة الدستور القائم، فقد وجدت البلاد نفسها في مواجهة نصين دستوريين أساسيين وفي ظل هذه الظروف كان من الصعب وضع ترتيب منصف لتقاسم السلطة بين المؤسسات المختلفة في المرحلة الانتقالية. وهذا هو السبب في أننا نعاني الآن من أزمة دستورية ومأزق سياسي.

وبناء على مبادرة من رئيس الجمهورية ورئيس المجلس الأعلى للجمهورية، وللخروج من هذه الحالة، عقد اجتماع للجنة تنظيمية شارك فيها مندوبون عن عدة منابر سياسية للتوصل إلى إطار مؤسسي جديد. ولكن النتائج التي خلص إليها الاجتماع أثارت خلافا جديدا واتجه رأي الدوائر السياسية بأكملها إلى ضرورة استئناف المفاوضات. وحققت المفاوضات، في جملة أمور، إنشاء إطار مؤسسي جديد، والموافقة بالإجماع على جدول زمني يحدد المواعيد المختلفة للانتخابات التي تعقد خلال الـ ١٥ شهرا التالية، وإجراء استفتاء في نفس الفترة لاعتماد دستور جديد.

ومن ثم، فمن المقرر إجراء استفتاء لاعتماد دستور جديد في ١٩٩٤. وستجري أيضا انتخابات حرة ونزيهة وديمقراطية لرئاسة الجمهورية والبرلمان والمجالس المحلية والبلدية. ومن المقرر إنشاء لجنة انتخابية وطنية مستقلة ووجود مراقبين دوليين حتى تطمئن كل الأطراف على سلامة كل العمليات الانتخابية. ولذا، فإن زائير تطلب من جديد إلى هيئات الأمم المتحدة والبلدان التي لها تاريخ طويل من الديمقراطية تقديم مساعدة كبيرة لها في تنفيذ هذه الجداول الزمنية الهامة.

ونيابة عن حكومتي، أود الآن أن أتوجه بالشكر إلى السيد بطرس بطرس غالي، الأمين العام لمنظمتنا الدولية، الذي أوفد إلى كينشاسا، بناء على طلب رئيس الجمهورية أحد المساعدين المقربين إليه، السيد الأخضر الابراهيمي، لمحاولة جمع السياسيين حول طاولة التفاوض. ونعرب له عن عظيم امتنان شعب زائير لتفانيه واستعداده للقيام بمحاولة للتوفيق بين مختلف أبناء وبنات بلدي.

وفي جو من الأزمة السياسية والتوتر الاجتماعي، تصبح حماية حقوق الإنسان أمرا بالغ الصعوبة ومحلا للشبهات. فكثيرا ما تقترن في الأذهان عملية إعادة إقرار سلطة الدولة واحترام القوانين، في أحسن الفروض، بوجود العوائق والقيود، وفي أسوأ الفروض باتخاذ الاجراءات التعسفية ولو أنه لا يمكن لأي بلد أن ينخرط في مشاريع إنمائية دون نظام أو انضباط عام.

وزائير، رغم القصور الملاحظ فيها في مجال احترام حقوق الإنسان، بذلت مع ذلك جهودا جديرة بالثناء في هذا المضمار تتمثل في منح الحرية الكاملة للصحافة، والسماح بالممارسة الحرة للأنشطة السياسية، وبحرية التعبير عن الآراء. وهي تنوي متابعة هذه الخطوات بالتعاون مع الوكالات المتخصصة للأمم المتحدة في سبيل زيادة فعالية الهيئات المكلفة بكفالة التقيد الصارم بحقوق الإنسان في زائير.

ولا رجعة في عملية تعميم الديمقراطية في زائير ولا يفكر أحد في عودة النظام القديم. ونحن جميعا نتطلع إلى التغيير وإلى إقامة دولة القانون. والمهم في المرحلة الحالية لتطور بلدي هو أن تتعرف على كيفية تنفيذ التغيير بصورة سلمية. والآن، نطلب إلى المجتمع الدولي، وبخاصة إلى البلدان التي تتصور خطأ أنها منحت ولاية لإدارة زائير، ترك الزائيريين يحسمون مشاكلهم بأنفسهم لأنهم يتمكنون دائما من التغلب على خصوماتهم عندما لا يتعرضون لتدخل أجنبي. ولذا، فإننا نحث شركاءنا المعتادين على مساعدتنا على التغلب

على هذه الأزمة بدلا من إشاعة الفرقة بيننا بتمجيد البعض والتنديد بالبعض الآخر.

والفرصة متاحة لبلدان معينة تقول أنها نصيرة الديمقراطية لأن تدعم تنظيم انتخابات حرة ونزيهة بدلا من أن تقترح خططا غير ديمقراطية يتولى السلطة بموجبها أشخاص لم يحصلوا على أصوات الشعب التي لا تكتسب الشرعية إلا بها. وفي رأينا، أنها الوسيلة الوحيدة التي تكفل كبح جماح الطموحات المفرطة لبعض القادة السياسيين الذي يدلون بتصريحات متطفلة في كينشاسا والعواصم الغربية ويضرون بذلك المسار الصحيح لعملية إقرار الديمقراطية.

ومن المؤكد أن المجتمع الدولي لا علم له بالمعاملة غير الكريمة التي يلقاها الزائيريون خارج بلدهم. ففي الوقت الراهن، يتعذر على المواطن الزائيري السفر إلى بلدان معينة في نصف الكرة الشمالي أو اختيار الإقامة فيها، لأن منحه تأشيرة دخول يصبح مرفوضا بصورة تلقائية ما لم يندد ببلده وبالسلطات القائمة فيه بصورة قانونية. هل لنا أن نعتبر أن المرء يتمتع على نحو كامل بحريات الإنسان الأساسية إذا لم يتمكن من الإقامة في بلد غير بلده إلا إذا طلب إعطاءه حق اللجوء السياسي؟ هل القصد من معاملة المواطنين الزائيريين على هذا النحو هو معاقبتهم بسبب آرائهم؟ كيف تستطيع البلدان التي تمارس سياسة الإقصاء هذه تكوين فكرة دقيقة عما يحدث في زائير وهي تمنع المنتمين إلى فئة واحدة من مواطني بلدي من حرية التعبير عن معتقداتهم ومن المناداة بآراء سياسية تتعارض مع آراء هذه البلدان؟

إن علامات الاستفهام الحائرة على الصعيد السياسي التي خيمت على زائير طوال ثلاث سنوات قد أزاحت عن مكان الصدارة الاهتمام بالمشاكل الاقتصادية والاجتماعية في هذا البلد الذي راح يتمزق فيه النسيج الاقتصادي ويستفحل فيه فقر الشعب بسبب الاضرابات وإغلاق الأعمال في مدن بأكملها والعصيان المدني وأعمال النهب والسلب. إن زائير - التي بسبب ضغوط دول غربية معنية وجدت نفسها محرومة على نحو تعسفي مربك من الوصول إلى التسهيلات المالية والمساعدات الثنائية والمتعددة الأطراف وذلك في وقت صارت حاجة الشعب فيه على أشدها - نأمل أن تهيئ الحقبة الجديدة التي تلوح في الأفق الفرصة لكل شركائها لمساعدتها في إنعاش اقتصادها المنهار. وفي هذا السياق، يحدو بلدي أمل وطيد في استئناف الحوار مع مؤسسات بريتون وودز لتحسين إدارة المالية العامة ولتشجيع ازدهار النشاط الخاص الحر.

وكما يعرف الجميع، فإن زائير شبه قارة تتكون من فسيفساء من القبائل والمجموعات الإثنية التي تختلف فيما بينها من حين لحين مثلما يحدث في جميع أرجاء العالم. وإذ نقترب من مراحل سياسية أو انتخابية هامة، تتحول التوترات، التي تزيد من تفاقمها العناصر الديماغوغية، إلى صراعات علنية صريحة يضطر معها بعض المواطنين إلى هجر ديارهم وكثيرا ما يكون ذلك في ظروف لا إنسانية.

وحكومة جمهورية زائير لا يمكن أن تقبل بوضع يجد فيه المواطنون أنفسهم قد أصبحوا لاجئين في وطنهم. وفيما يتعلق على وجه التحديد "بشابا"، من غير الصحيح التحدث عن "تطهير إثني"، حيث إن "شابا"، شأنها شأن مقاطعتي كاساي، ليست اسما لمجموعة إثنية، بل هي مقاطعة تسكنها عدة مجموعات إثنية. والحكومة اتخذت عدة تدابير لوقف كل عمليات التشريد القسرية ولكفالة أمن الذين يودون البقاء في شابا، ولتنظيم نقل الذين يودون الرحيل بحيث يتم في ظروف مقبولة إنسانيا. وهذه المهمة، شأنها شأن عودة المشردين إلى ديارهم الأصلية، تتطلب موارد ضخمة مادية ومالية.

إن الحكومة تعمل، بالتعاون مع هيئات الأمم المتحدة المتخصصة والمنظمات غير الحكومية، على تجميع كل الوسائل اللازمة لمساعدة ضحايا هذه المأساة.

ونود هنا أن نرحب بالعمل الذي اضطلع به الأمين العام للأمم المتحدة بإرساله، بناء على طلب رئيس الجمهورية، فريقا من عدة وكالات متخصصة بقيادة السيد داركو سيلوفيتش لإجراء دراسة ميدانية لطرق ووسائل تقديم المساعدة الإنسانية للسكان المحرومين. ويحدونا الأمل الوطيد في أن يستجيب المجتمع الدولي على نحو إيجابي وجماعي لنداء الأمين العام، وندين له مسبقا بالامتنان على ذلك.

بالنسبة للصعوبات الإثنية في شمال كيفو، من المهم أن نعلم أن هذه مشكلة قديمة نجمت عن الاستعمار ثم استمرت من خلال نقل سكان رواندين إلى زائير وتدفق اللاجئين إثر الصراعات الإثنية التي دارت في ذلك البلد المجاور. ودون الإطالة في الحديث عن الأسباب الكامنة وراء هذا الصراع، نود أن نحيط الرأي العام الدولي علما بأن الحكومة اتخذت التدابير اللازمة لاستعادة الهدوء في المنطقة وضمان أمن جميع أطراف الصراع.

وقد وجهنا نداء إلى المجتمع الدولي والمنظمات

غير الحكومية وشركاء زائير المعتادين، لتقديم المساعدة الإنسانية إلى الشعوب التي فقدت كل شيء في هذه الأحداث الأليمة، في ضوء إلحاح الحالة وضآلة مواردنا التي لا تسمح لنا بالتصدي لها وحدنا.

قبل أن أختتم بياني، أود أن أتناول مشكلة تستحوذ على أكبر اهتمام من المجتمع الدولي ومن بلدي على وجه الخصوص، وهي مشكلة حماية البيئة. إن زائير، التي يرمز لها بأنها الرئة الثانية لكوكبنا نظرا للمساحة الشاسعة من الغابات المدارية الرطبة التي تقع فيها، تقدر اعتراف المجتمع الدولي بالتضحيات الضخمة التي تقدمها والتي تحرمها من موارد مالية لا تحصى.

إن المحافظة على طبقة الأوزون تتطلب إيجاد موارد إضافية لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ والاتفاقيات المتعلقة بالتنوع البيولوجي. وبالتالي، يعتقد بلدي أن التزامه بالامتناع عن اجتثاث أنواع مختلفة من الأشجار يعتبرها ميراثا مشتركا للبشرية، يسمح له بالاستفادة من أنواع معينة من التعويضات، تمكنه من ملء هذا الفراغ المالي، أو على الأقل هذا النقص في القدرة على الكسب.

أخيرا، يشارك وفد جمهورية زائير في الطلب الذي تقدمت به وفود عديدة لإعادة تشكيل منظومة الأمم المتحدة بحيث يُسمح لجميع الدول الأعضاء، بغض النظر عن حجمها، بأن تضطلع بدورها في بناء عالم تسوده العدالة والسلم والتعاون الذي يحقق المصلحة للجميع.

السيد تيرنكويست (جزر البهاما) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): قبل عشرين عاما شغلت جزر البهاما مقعدها بصفتها العضو الـ ١٣٨ في هذه الجمعية العامة للأمم المتحدة، وتعهدنا بكل فخر بالالتزامات والمسؤوليات الرسمية التي نص عليها الميثاق. وهذه الدورة تمثل الذكرى العشرين لانضمامنا، ونحتفل بها مع أصدقائنا من ألمانيا الموحدة من جديد الآن، والتي انضممنا معها إلى عضوية الأمم المتحدة.

عندما نفكر في الأحداث العالمية التي وقعت في هذين العقدين، نرى عالما تحول تحولا كبيرا. كان هناك اتحاد سوفياتي واحد وجمهورية يوغوسلافية واحدة، والآن لدينا كومنولث الدول المستقلة ودول البلطيق. إلى جانب ذلك، نتج من انضمام دول جديدة كثيرة إلى هذه المنظمة العظيمة اكتساب عضويتها صفة العالمية الكاملة تقريبا. ولهذا فإننا نعرب بكل سعادة عن ترحيبنا الحار بكل الأعضاء الجدد، ونمد لكل منهم يد الأخوة والصداقة والمشاركة في النضال المستمر في سبيل الكرامة الإنسانية والتنمية.

لقد شهدت جزر البهاما أيضا تطورات وطنية هامة منذ انضمامها إلى عضوية الأمم المتحدة. فنحن اليوم من بين أكثر المجتمعات ديمقراطية واستقرارا. إننا نفخر بهذا الإنجاز، ونشجع كل من يرغب، على أن يحذو حذونا على طريق الحرية والعدالة والسلام، انطلاقا من المبادئ السليمة للتنمية البشرية والوطنية.

ولدينا سبب آخر للاحتفال، فانتخابكم، بالإجماع، سيدي، لرئاسة الجمعية العامة في دورتها الثامنة والأربعين هذه، لهو مناسبة تاريخية، لا لشخصكم ولبلدكم العظيم فحسب، بل لكل حكومة وشخص في منطقة الكاريبي أيضا. لهذا يشيد شعب جزر البهاما وجميع شعوب الكاريبي إشادة عظيمة بكم وببلدكم. ونحن على وعي تام بمؤهلاتكم الدبلوماسية الرفيعة التي تدعو إلى الإعجاب، ونشعر بكل الارتياح لأن هذه المهارات نفسها ستقودنا خلال هذه الدورة، رغم ما فيها من تحديات، إلى نتائج ناجحة ودائمة.

أود أيضا أن أشيد إشادة كبيرة بسلفكم السيد ستويان غانيف، على إسهامه البارز في أعمال الجمعية العامة في دورتها السابعة والأربعين. لقد شهدت رئاسته انجازات هامة. ونحن نستفيد اليوم من قيادته الرشيدة.

ولئن كنا نحن الذين نتشرف بتمثيل حكوماتنا نتمتع بترف الإعلان عن السياسات الدولية، فإن الأمين العام لا يحظى بهذا الترف. فمسؤوليته تتجاوز مجرد البيانات وتنصب على جوهر القرارات والمقررات العديدة التي نعتمدها في هذه الجمعية كل عام. ومن هنا تتسم مهمته بالتعقد الشديد. إلا أنه يتحمل مسؤولياته الضخمة بكرامة فائقة وامتياز فريد.

وفي هذا الصدد، لا يسعنا إلا أن نشير إلى قول الكتاب المقدس: "من مصر دعوت إبني". (الكتاب المقدس، متى ٢:١٥) ومثل سلفه، تجاوز أداؤه توقعاتنا، وهو جدير بثنائنا على براعته في مساعدة هذه المنظمة على تشكيل التاريخ المعاصر بهذه الطريقة المثيرة.

وعند هذا المنعطف، أود أن أنتهز هذه الفرصة لأعرب عن تعاطف حكومة وشعب جزر البهاما العميق مع حكومة وشعب الهند التي عانت من كل هذه الخسائر المفجعة في الأرواح والممتلكات أثناء الزلزال المدمر الذي نزل بها مؤخرا، ولأؤكد مجددا تضامننا معها خلال وقت الكارثة الوطنية هذا.

قد يكون من السهل على تماما أن أقوم نيابة عن حكومتي وبلدي، بسرد التطورات التي وقعت في العام الماضي، وأن أقدم لأعضاء الجمعية بعض الملاحظات، ومع هذا، نعتقد أن التركيز على المستقبل أكثر ملاءمة لظروف الساعة.

وإذ نقترب من الذكرى الخمسين لانشاء منظمتنا، ترى جزر البهاما أن نقطة التحول الهامة هذه ينبغي انتهازها باعتبارها فرصة لتقييم ما نحن فيه الآن وما هو المطلوب لإحراز مزيد من التقدم في تحقيق مبادئ الميثاق، وذلك حتى تكون الذكرى المقبلة حقا سببا للاحتفال.

وإذ نتفكر فيما هو مطلوب لإحراز التقدم، ندعو جميع الدول الأعضاء الى التركيز معنا على ما يمكن لكل منا، في ضوء قدراتنا المتباينة، أن يساعد به المنظمة في التحرك أكثر فأكثر نحو التحقيق الكامل للمبادئ المكرسة في الميثاق.

ما من شك في أن الأمم المتحدة، في دورها الذي لا يلقى التقدير معظم الأحيان، في تعزيز أهداف مثل التعاون الدولي واحترام حقوق الانسان برئت ساحتها في هذا النهج بنجاحات فاقت كل التوقعات.

ففي المجال السياسي، تتضمن تلك النجاحات تعزيز عملية التحول الى الديمقراطية في أوروبا الشرقية؛ والخفض الكبير للأسلحة النووية من خلال التدمير الطوعي؛ وبعثة منظمة الدول الأمريكية والأمم المتحدة في هايتي؛ وإنشاء المحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الانساني الدولي التي أرتكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١؛ وإنشاء المجلس التنفيذي الانتقالي في جنوب افريقيا؛ والتوقيع الذي تم مؤخرا جدا لاتفاق السلام التاريخي بين اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، وكذلك إعلان المبادئ بين اسرائيل والأردن؛ ورد العدوان واستعادة السيادة في الكويت. وفي هذا السياق يجب احترام قرار مجلس الأمن الذي يقرر الحدود الكويتية.

ولدى التصدي للعقبات التي يتعين التغلب عليها قبل التوصل الى حلول دائمة، نعتقد أنه ينبغي زيادة التأكيد على دور الأمم المتحدة الاقتصادي والاجتماعي والعسكري الموسع، هذا الدور الذي يتجلى في قوات حفظ السلام الموزعة على الصعيد العالمي، وفي المؤتمرين الأخيرين الناجحين المعنيين بالبيئة والتنمية وبحقوق الانسان، وكذلك المؤتمرات المقبلة مثل المؤتمر المعني بالمرأة والمؤتمر المعني بالسكان والتنمية، ومؤتمر القمة للتنمية الاجتماعية، والأهم من ذلك، بالنسبة لجزر البهاما، المؤتمر المقبل المعني بالتنمية المستدامة للدول النامية الجزرية الصغيرة، المقرر عقده في بربادوس في عام ١٩٩٤.

إن جزر البهاما تركز بصفة خاصة على دور الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي وتتوقع تماما أن تؤدي إعادة تنشيط الأمم المتحدة الى تزويد المنظمة بقدرة متزايدة على أداء ذلك الدور الهام. ولذلك فإننا - في هذا السياق بالذات - نؤيد جهود الأمين العام لإعادة تشكيل المنظمة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي.

كما يدرك الأعضاء، فإن النجاح يأتي دائما بمسؤوليات وتحديات أكبر. والواقع أن هذه المسؤوليات والتحديات الأكبر، بل وحتى المعوقات الملازمة، بدأت بالفعل - وبكل أسف - تفسد الأثر المثير الذي أحدثته المنجزات الكثيرة التي تحققت. ولكن يجب علينا ألا يضعفنا هذا الجانب السلبي للنجاح. يجب أن نواصل تركيز اهتمامنا حتى لا تعوق المصالح المكتسبة الأضيق من تحقيق الأهداف الموضوعة لتحقيق المصلحة الأوسع. ويجب ألا نسمح لأي ظرف من الظروف أن يعرقل الوقف المبكر لفظائع الحرب، من أجل العودة الى تسوية النزاعات بالطرق السلمية. ويجب أن نكون حساسين تجاه الاحتياجات والضغوط الوطنية والقلاقل الأهلية والاستجابة لها بشكل عملي بما يتمشى وروح الميثاق. وستكون هناك حاجة أيضا الى زيادة التأكيد على الدعوة الى العمل الإقليمي في تسوية النزاعات وحفظ السلام، ونحن نسعى الى صيانة سلامة منظمتنا.

وفي هذا الصدد، نؤكد بشكل خاص على الحاجة الى الدعم الأكمل لتنفيذ اتفاق جزيرة غفرنرز بشأن استعادة الديمقراطية في هايتي، لا عن طريق الضغط المعنوي الدائب وحده ولكن، وبنفس القدر، عن طريق تقديم المساعدة المادية والفنية لتعزيز الانتعاش الاقتصادي والسلامة الدائمة للمؤسسات الديمقراطية في ذلك البلد.

وبينما يعيد جانب السياسات الكريه فرض نفسه، من خلال الصراعات، في مركز الساحة العالمية، نجد أن للسياسات - مع الأسف - رفيقين يؤثران عليها في كثير من الأحيان، مع أنهما نادرا ما يخطيان بنفس الدرجة والقدر من الاهتمام الذي يولى للسياسات. هذا الرفيقان هما التوتر الاقتصادي والتوتر الاجتماعي. ويجب أن نكون دائما متيقظين لهذين الرفيقين العنيدين في معظم الأحيان. ومرة أخرى يجب أن نركز اهتمامنا على مقاصد الميثاق ومبادئه.

في ظل تلك الخلفية، هناك عدة أسئلة أرى من واجبي أن أطرحها كجزء من مداولات سنجريها خلال هذه الدورة.

أولا، هل عائد السلم يفرج عن موارد وخبرات مدنية كافية لسد الاحتياجات الإنمائية؟

ثانيا، هل من الضروري أن تكون حياة أعضاء المجتمع الدولي الجدد بعد تقرير المصير سببا في ركود نمو من هم أقدم عهدا بالسيادة؟

ثالثا، هل هناك إعادة تدريب ومساعدة كافيتين لكفالة أن يشجع تحرير التجارة الذي تيسره التكتلات الكبيرة على تعزيز المؤسسات بشكل منصف وديمقراطي وشفاف وتفويضها على أوسع نطاق؟

وأخيرا، كيف نضمن ألا يصبح الوعي البيئي - باعتباره عاملا حفازا على تحسين نوعية الحياة على المستوى العالمي - مشروطية تجارية أخرى؟

نطرح هذه الأسئلة لأننا إذا أهملناها أو تناولناها بطريقة غير كافية، لن يصبح النظام العالمي الجديد أكثر من تحول في مراكز القوى وغرس بذور جديدة لعدم الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والسياسي على الصعيد الدولي.

في بلدان عديدة، بما فيها جزر البهاما، تعيد التوترات الاجتماعية ترتيب الأولويات الوطنية. ويجب علينا أن نعود الى الأساسيات في تعاملنا مع المشاكل ذات الطابع الوبائي مثل الفقر، والعقاقير غير المشروعة، والجريمة، والعنف، والإرهاب الدولي، وانتهاكات حقوق الانسان، والمرض، وبخاصة الحاجة الماسة الى معالجة الآثار المدمرة التي يسببها مرض متلازمة نقص المناعة المكتب (الإيدز).

في جميع أنحاء هذه القرية الكوكبية تواجه دولنا الأعضاء بتدهور القيم الأسرية التقليدية المصحوب بتفشي البطالة. ويجب أن نؤكد من جديد على هذه القيم الروحية التي تحترم حياة الفرد وكرامته وقيمته وأهميته بالنسبة للحياة والتنمية على المستوى الوطني. ومن أجل أن تتفادى شعوبنا اليأس، وأن تتجاوز الآثار العكسية للتدهور الاقتصادي، يتعين علينا أن نتقاسم ، على نحو أكثر مباشرة، عبء العمل من أجل إيجاد الحلول، مع المؤسسات المحلية والشركاء الاجتماعيين الذين يعتبرون أساتذة وأمثلة للقيم الروحية والمعنوية الإيجابية.

ولا تزال جزر البهاما، أساسا، مقتنعة معنويا بأهداف وقيم الأمم المتحدة، وملتزمة بها ماليا. وتأكيدا لهذا الالتزام، أودعت جزر البهاما أخيرا صكوك انضمامها الى الاتفاقات الدولية في بعض مجالات الأولوية على جدول أعمال الأمم المتحدة، بما في ذلك العهد الدولي للحقوق السياسية والمدنية، والعهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، والاتفاقية المتصلة بمركز اللاجئين، وسنوقع عما قريب اتفاقية الأسلحة الكيميائية. والواقع، أن النهج والحلول الموجودة في تلك الاتفاقيات كانت منذ زمن طويل جزءا من السياسة التقليدية والممارسة المتبعة في جزر البهاما.

ورغم الزيادة المقدرة بما يبلغ ١٠٠ في المائة في نصيب جزر البهاما في الميزانية العادية خلال الخمس سنوات الماضية، فإننا لا نزال صامدين في قبولنا التقاسم الضروري في العبئ المالي، من أجل أن تحقق هذه المنظمة مقاصدها. ومن ناحية أخرى، تود جزر البهاما أن ينظر في مستوى نصيبها المقرر. وسنقدم، فيما يتعلق بهذه العملية، البرهان على أن دخل الفرد الذي يشاع أنه مرتفع نسبيا، لا يخفي فحسب الحالة الحقيقية لدخل الفرد الأصلي، ولكنه أيضا يتنافى مع الطلبات المتزايدة الناجمة عن الاحتياجات الإنمائية لأرخبيلنا المتناثر على نطاق واسع. وبمقتضى هذه الظروف، نقترح أن يكون هناك تخفيض متاح لجزر البهاما.

وتدرك جزر البهاما تماما أننا لا نزال من بين الحالات القليلة التي تتمتع بالهدوء السياسي النسبي والجمال الطبيعي البكر. فالتزامنا بصيانة الوحدة الوطنية والحفاظ على البيئة التزام راسخ لا يتزعزع. ولهذا نعتقد أن جزر البهاما تعتبر مناسبة على نحو مثالي كمكان مؤات للمناوضات الصعبة. ونعرض على المنظمة تسهيلاتنا، التي نقتنع بأنها ستعزز مسيرة هذه الأمور. ونتعهد، علاوة على ذلك، بالتزامنا بالإسهام قدر المستطاع في وضع "خطة السلام" التي أعدها الأمين العام موضع التنفيذ، وكذلك خطة بابوا غينيا الجديدة المقترحة من أجل التنمية. ونرى أن هذين البندين نهجان عمليان لتناول طريقة حل المشاكل، من أجل حسم الصراع، وحفظ السلم وبناء السلم بعد انتهاء الصراع، والتخفيف من الفقر.

وإذ نقترب من السنة الخمسين لوجود منظمتنا، ومن أجل أن نكفل للمستقبل سنوات أفضل، ينبغي أن تكون كلمتي السر "المنظور" و "الغرض": المنظور هو ألا تغيب عنا أهداف الآباء المؤسسين، الذين أكدوا على سيادة الشعب في ديباجة ميثاقنا؛ والغرض هو اعترافنا

بحقيقة أن الوسائل والطريق من أجل إنهاء الفوضى الدولية وعدم الأمن ينبغي أن تبدأ من الفرد، وقبولنا لهذه الحقيقة. إن مواقفنا ودوافعنا واجراءاتنا الشخصية المستقلة أساسا، تقرر في النهاية ما إذا كان المناخ الدولي سيتهيأ للسلم أم للفوضى. ولهذا فإن نجاح منظمتنا، يتوقف، في وقت واحد، على إجراءاتنا الدولية والجماعية والشخصية.

وفي ركننا الكاريبي من هذه القرية الكوكبية، تواصل جزر البهاما جهودها في الكفاح من أجل تحقيق السلم والديمقراطية في هايتي المجاورة، لأن نجاح هذه العملية سيسمح بتخفيف العبء الاضافي الذي تتحمله خريطتنا الاجتماعية والاقتصادية من جراء رعاية آلاف المهاجرين غير الشرعيين من ذلك البلد، الذين يتحدون عوامل الطبيعة القاسية في بعض الأحيان، بحثا عن ملاذ آمن في جنتنا النسبية. ونحن واثقون من أن العالم وبخاصة الدول الأعضاء في هذه المنظمة - قد أخذ علما على النحو الواجب بالعبء الضخم المفروض على بلدنا الصغير نتيجة لهذه العملية. وقد بينت جزر البهاما بجلاء اهتمامها وعنايتها بجيرانها من جمهورية هايتي. وإنني أذكر بقول شهير جاء على لسان أحد السكان الشباب في بلدة أولاد الأب فلاناغان في الولايات المتحدة، عندما سئل عن الاهتمام والرعاية اللذين أبداهما إزاء أخيه وكان جوابه، "إنه ليس ثقيلا يا أبي، إنه أخي". والحقيقة هي أن أخانا ثقيل ولكننا نتحمله بسعادة، وبكرم مسيحي، وبتوقع كامل وعظيم بالسلم الوشيك في هايتي.

ولا تزال جزر البهاما ملتزمة بفخر وبثبات بعضويتها في هذه المنظمة العظيمة.

السيدة ورلي (هايتي) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): بالنسبة لوفد هايتي، بعد تولي ممثل من منطقة الكاريبي رئاسة الجمعية العامة، لأول مرة، مصدر فخر وارتياح. وأود أن أنقل إليكم، سيدي الرئيس، من رئيس وحكومة وشعب جمهورية هايتي التهاني الحارة على انتخابكم بالإجماع، وأفضل تمنياتهم لكم بالنجاح في أعمالكم. ولا شك أن اختياركم هو مظهر من مظاهر الاعتراف القائم على أساس متين، لخصالكم الشخصية البارزة وخبرتكم الدبلوماسية الثرية، وهو أيضا شاهد على الدور المتنامي الذي يقوم به بلدكم، جمهورية غيانا، في العلاقات الدولية.

أود أيضا أن أهنئ سلفكم السيد ستويان غانيف ممثل بلغاريا، الذي وجه بنجاح أعمال الجمعية العامة في دورتها السابعة والأربعين.

وهذه أيضا فرصة اغتنمها للإعراب عن عميق تقديرنا للأمين العام، السيد بطرس بطرس غالي على الجهود الرائعة التي يبذلها من أجل قضية السلم، والديناميات الجديدة التي أضفاها على المنظمة.

وبينما يقترب القرن من نهايته، يصنع التاريخ بوتيرة لافتة للنظر. ففي كل يوم نشهد أحداثا هامة تضع الحياة الدولية في مسار جديد لما لها من أثر عميق على إقرار الشعوب. ويبدو لنا أن العالم، في مطلع الألف عام الثالثة، يسعى الى سلوك اتجاه جديد. فاحترام الانسان الفرد، والحاجة الى الديمقراطية والحريات الأساسية، والى مناخ السلم الذي تصبو اليه الشعوب في جميع أنحاء العالم، كلها مفاهيم أخذت تتبلور أثناء وقوع الأحداث الكبرى التي تشد انتباهنا اليوم. والزعماء في مختلف أنحاء العالم، في سعيهم الى إيجاد بُعد جديد للسلم، شرعوا في إجراء حوار كان يُعتقد في الماضي أنه مستحيل.

هذا هو الحال في الشرق الأوسط حيث انطلق الاسرائيليون والفلسطينيون بعد عقود من العداوة، على طريق التقارب التاريخي الذي نأمل في أن يعود بالفائدة على الشعبين والمنطقة بأسرها.

وبالمثل، فإن التطورات الأخيرة في جنوب افريقيا - وبالأخص إنشاء المجلس الانتقالي التنفيذي والإعلان عن إجراء انتخابات حرة بتاريخ ٢٧ نيسان/ابريل ١٩٩٤ على أساس حق الاقتراع العام للبالغين، تؤذن ببناء مجتمع طال انتظاره، يقوم على تعدد الأعراق والديمقراطية والوحدة.

بعد عقدين من الحرب الأهلية، بدأت كمبوديا أخيرا تعيش فترة من السلم مكنتها من إجراء انتخابات ديمقراطية عامة، وتشكيل حكومة شرعية.

أما السلفادور، وبعد ١٢ عاما من الصراع المسلح، فقد بدأت تسير نحو تعزيز السلم، بتوقيعها على اتفاقات المكسيك.

ويجب علينا أن نسجل أن تقدما كبيرا يجري إحرازه في جميع القارات سعيا الى السلم، على الرغم من أن وجود بؤر التوتر بجميع أنواعه - تغذيها، في جملة عوامل، الاختلافات العنصرية أو العرقية أو القبلية أو العشائرية - يشير الى أن الحوار الذي وحده يمكن أن يكفل التعايش الانساني القائم على الوئام، لا يتحقق دائما بصورة تلقائية.

إن الأمم المتحدة تضطلع بدور حاسم في جهود

الوساطة الرامية الى كفالة تسوية تفاوضية لهذه الأزمات. ونحن نؤيد الأمين العام في الجهود المتواصلة التي يبذلها من أجل الإسهام في عملية توفير السلم لهذه الشعوب التي يحز في أعماق قلوب الشعب الهايتي ما تعانيه من ألم وحرمان وأسى. ولا شك في أن مفاهيم الدبلوماسية الوقائية وصون السلم واستعادة السلم وبناء السلم التي يرد ذكرها في "خطة للسلام" التي وضعها الأمين العام هي مبادئ توجيهية لهذه المنظمة في أعمالها الرامية الى ضمان السلم والأمن الدوليين.

لكن الأمم المتحدة، بغية التصدي للتحديات المتنوعة التي تواجهها وبغية الاستجابة للآمال المعقودة عليها، يجب أن تتكيف مع الواقع الجديد، ويجب أن يكون لديها الوسائل الكافية لتحقيق ذلك. وفي هذا السياق، يؤيد الوفد الهايتي عملية الإصلاح وإعادة الهيكلة الرامية الى زيادة فعالية المنظمة. ونعتقد أن أنشطة الأمم المتحدة في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية ينبغي أن تولى عناية لا تقل عن العناية التي تولى لعمليات حفظ السلم.

وما من شك في أن "خطة للسلام" توفر للمنظمة نقطة مرجعية تمكننا من تناول مشاكل السلم في بيئة عالمية متغيرة، وتدفعنا الى التفكير في مسألة العناصر التي تشكل أسس السلم ذاتها. البعض يقول ان السلم له صلة لا تنفصم عراها بالديمقراطية والتنمية. ونحن نشاطر هذا الرأي لأنه بدون السلم لا وجود للتنمية، وبدون التنمية واحترام حقوق الانسان لا يمكن للمرء أن يتوقع السلم الاجتماعي.

وتعتقد حكومتي التي شُكلت نتيجة اتفاقات جزيرة غفرنرز، أن المبادئ الأساسية المعلنة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وفي الدستور الهايتي ينبغي أن تبقى حاضرة في أذهاننا دائما، لتحثنا على توفير كل ما هو أفضل من أجل رفاهية شعبنا.

إن الشعب الهايتي لا يزال يخوض منذ سنتين نضالا شديدا ومستمرا لاستعادة الديمقراطية في هايتي والحقوق الأساسية التي سُلبت منه في الانقلاب الذي حدث بتاريخ ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩١. وقد أوشكنا اليوم، وبفضل الدعم المتواصل الذي يقدمه المجتمع الدولي، على طي هذه الصفحة المؤلمة من تاريخ بلدنا. وفي هذا الصدد، نود أن نعرب عن شكرنا الحار للمبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة ومنظمة الدول الامريكية، على الإنجاز القيم الذي حققه. ويحدونا الأمل في أن نتمكن من مواصلة التعاون معه بغية كفالة تسوية نهائية للأزمة الهايتية.

لقد أبرم اتفاق جزيرة غفرنرز، كما يعلم الأعضاء، بتاريخ ٣ تموز/يوليه ١٩٩٣. وهذا الصك يحدد الطرائق الكفيلة بإعادة النظام الدستوري والديمقراطية الى هايتي.

وفي يوم ٣٠ آب/اغسطس تسلم رئيس الوزراء منصبه بعد اختياره وفقا لدستورنا، وشُكلت حكومة بالإجماع. أما التدابير الاقتصادية التي سبق أن اعتمدها مجلس الأمن فقد علقت، وسترفع نهائيا في نهاية العملية الانتقالية. والمساعدة التقنية الرامية الى تقوية المؤسسات وتعزيز الديمقراطية أخذت في التبلور من خلال بعثة الأمم المتحدة في هايتي التي بدئ بوزعها فعلا.

وبغية تعزيز المصالحة الوطنية، أصدر رئيس الجمهورية عفوا عن الجرائم السياسية التي ارتكبت خلال فترة الانقلاب.

وثمة خطوات أخرى ينبغي اتخاذها قبل ٣٠ تشرين الأول/اكتوبر، عندما يعود فخامة السيد جان ـ برتراند أرستيد، الرئيس المنتخب ديمقراطيا، الى هايتي ليتسلم من جديد الولاية التي أناطها به شعب هايتي.

ومع هذا فإن الأحداث الأخيرة، المتسمة بالزيادة المفاجئة للعنف، تثير الشبهات الى حد كبير حول النوايا السياسية للطرف الآخر في الإحترام الدقيق لجميع شروط اتفاق جزيرة غفرنرز وإتفاق نيويورك. ومنذ بضع ساعات تظاهرت جماعات مسلحة في بورتوبرنس معارضة وصول أفراد البعثة الفنية التابعة للأمم المتحدة. وقد تعرضت محطة الإذاعة الوطنية لهجوم على يد أفراد مسلحين يعارضون معارضة واضحة التسوية السلمية للأزمة. وهذا السلوك يهدد تهديدا واضحا نجاح اتفاق جزيرة غفرنرز. إن تشكيل هذه الآليات المؤسسية للعنف والتخويف من قبل الفصائل المعارضة لإقرار الديمقراطية والعدد المتزايد من انتهاكات حقوق الانسان يثيران قلقنا، لأنهما يكشفان سوء النية المتعمدة للمؤسسات التي تتمثل مهمتها بالتحديد في حماية الأمن وممارسة مواطنينا لحقوقهم.

وإذ ندرك أن هذه الحالة لا يمكن أن تستمر، فإننا نبعث من هذه المنصة نداء صادقا الى جميع الراغبين بحسن نية في بناء حياة افضل اليوم ومستقبلا لأطفال هايتي وإعطاء بلدنا فرصة لتجديد مسيرته صوب التقدم. كما نناشد المجتمع الدولي المحافظة على ضغطه بحيث تجد قوى الأقلية المناهضة للتطلعات الديمقراطية لشعب هايتي انفسها

معزولة تماما وبحيث لا يكون أمامها أي خيار سوى الحوار والمصالحة.

إن عودة النظام الدستوري في هايتي جزء من الخطة السياسية الدولية الحقيقية التي قاتلنا من أجلها، وهي تجسد في نفس الوقت جهدا لتوطيد عملية الديمقراطية في هايتي، وانتصارا للقانون على المستوى العالمي، مدعوما بالتضامن المعنوي للمجتمع الدولي.

إن الانتخابات الحرة والنزيهة التي انعقدت في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠، والتي أدت الى تقلد الرئيس جان برتراند ارستيد زمام السلطة، تمثل أول تجربة ديمقراطية للبلد منذ استقلاله، والتطبيق الأول لدستور هايتي لعام ١٩٨٧، وفوق ذلك كله، الخطوة الأولى صوب كفالة حقوق المواطنين. وتجاربنا عبر العامين الماضيين أقنعتنا بأن حماية الديمقراطية والحريات الأساسية قضية تتجاوز حدودنا الوطنية وتتخذ بعدا دوليا.

إن عودة النظام الدستوري الى هايتي سيكون انتصارا للدولة وحكم القانون على الشمولية والخداع، وكفاحا مستمرا يوحدنا جميعا ويمكننا من مواجهة الذين يهددون السلم.

إننا نعرف أنه في غياب السلم، وبالتالي في غياب مؤسسات وهياكل حكم القانون، تصبح حماية حقوق الإنسان غير عملية وغير فعالة، ولا سيما في بلدي. وهذه الديمقراطية تتطلب مشاركة حقيقية، تعددية وواضحة. ونعتقد أن هذه الديمقراطية لا يمكن أن تعني مجرد عقد انتخابات دورية؛ بل إنها تعني بدلا من ذلك طريقة جماعية للحياة في ظل اقتصاد متكيف.

إن الدعم القيم الذي يقدمه المجتمع الدولي سيجعل عودة النظام الدستوري الى بلادي ممكنة، وسنسخر جميع مواردنا الوطنية في بناء دولة يسود فيها حكم القانون، دولة لا ترضى بمجرد كفالة الحريات العامة، بل تسعى الى النهوض بالمساواة والتضامن. وهذا تحد سنحاول التصدي له، لأننا نؤمن إيمانا راسخا بأن الدولة التي لا يمكن لجميع أطفالها العيش بسبب الدكتاتورية والبربرية غير مقبولة في فجر القرن الحادي والعشرين.

إن المخاطر السياسية التي يتعين على المجتمع الدولي مواجهتها تقترن بالتحديات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. فالفقر والجهل وآفة المرض لا تزال عوامل سلبية تهدد نسيج الدول ذاته وتواصل التسبب في اختلالات فادحة في بلدان الجنوب، ولا سيما أقلها نموا. إن التقليد المطلق للنماذج الغربية أدى ببعض البلدان الى تجاهل قيمة تراثها الابداعي وحكمتها وروح المبادرة لديها تجاهلا كاملا تقريبا. والنتيجة هي تغيب البعد الثقافي للتنمية والافتقار الى مشاركة قطاع هام من مجتمعاتها: أفقر القطاعات، والقطاع الذي لا يمكنه الاحتجاج أو حماية مصالحه، قطاع مكون بصفة خاصة من النساء والأطفال وجماهير الفقراء المحرومين من الحقوق السياسية.

لقد بذلك جهود على المستويات الوطنية والاقليمية والدولية. وأحرز قدر معين من التقدم. وبالرغم من ذلك كله، فإن القيم المقترحة، وهي روح المبادرة التجارية والنمو والربحية وما الى ذلك، لا تزال بعيدة المنال للأغلبية الكبيرة من الناس في بلدان الجنوب. وهذا يفرض تهديدا خطيرا على أحد أحجار زاوية حقوق الانسان، ألا وهو الحق في التنمية.

ويوما بعد يوم يزداد العالم تكافلا ويصبح، إلى حد ما، أكثر تكاملا. إننا نمر بفترة انتقالية عميقة توعد بأن تكون معقدة وخطيرة. ولابد لنا أن نبذل قصارى جهدنا لكي لا تؤدي هذه الشمولية، هذا الاقتصاد العالمي، إلى زيادة اتساع الهوة القائمة بين الشمال والجنوب. إن الافتقار إلى نظام منصف أصبح ملموسا بازدياد. ولا يزال الجنوب في موقف الخضوع والتبعية الذي يمنعه من التعامل مع هذا النظام العالمي الجديد كما يجب. والواقع، إن هناك حاجة إلى مبادرات عالمية. ومع اقترابنا من القرن الحادي والعشرين، أصبح من الأهمية الحيوية إجراء اصلاح عميق في النظام الدولي، ولا سيما في ميادين التجارة والتمويل والتكنولوجيا. إنني أعني إجراء اصلاح عميق، اصلاح يؤدي إلى حوار ذي هيكل جديد بين الشمال والجنوب؛ اصلاح يؤدي إلى نمو اقتصادي يمكن تحقيقه وقابل للاستمرار لبلدان الشمال والجنوب على السواء، نمو لا يقاس بنمو الناتج القومي الاجمالي فحسب بل أيضا بمجموعة من المنجزات الاجتماعية والسياسية؛ منجزات تمكن الجميع من الحصول دون تمييز على الخدمات الأساسية مثل الغذاء، والرعاية الصحية، والمسكن، والتعليم الكافي؛ والتوصل إلى شكل ديمقراطي للحكم ونظام فعال للعدالة لحماية الشعب برمته.

ولا بد لنا أن نجد الحلول الدائمة والجسورة والشجاعة إذا أردنا حقا أن نزيل الحواجز التي تعيق التنمية الاقتصادية لمجموعة البلدان التي ننتمي إليها.

إن الديون، وتأخر تدفق التكنولوجيا ورؤوس الأموال والاستثمار المباشر إلى بلدان الجنوب، وتدني أسعار السلع الأساسية المستمر، وتردي فرص الوصول

إلى الأسواق، وتدهور معدلات التبادل التجاري، مسائل بحاجة إلى أن يناقشها المجتمع الدولي بجدية من أجل الوصول إلى نظام اقتصادي دولي جديد أكثر توازنا.

إن جمهورية هايتي، التي شهدت خلال العامين المنصرمين وضعا وصفه مجلس الأمن بأنه فريد واستثنائي، تقف الآن عند مفترق الطرق. لقد بذل سكان هايتي وحكومتها الشرعية تضحيات هائلة من أجل اعادة العملية الديمقراطية وحكم القانون إلى البلاد. وقد أدت هذه التضحيات، علاوة على السنين الطويلة من الفساد وانكار الحقوق والنهب، إلى كارثة على المستويات الاقتصادي والاجتماعي والبيئي. فقد دمرت قطاعات كاملة من الانتاج الوطني، وتضررت البيئة ضررا كبيرا. والتكلفة الاجتماعية للعودة إلى الديمقراطية باهظة الثمن وبالتالي فانها تعرض للخطر مسبقا جميع الجهود الانمائية الذاتية المستقبلية.

ولهذا السبب نطلب تأييد المجتمع الدولي ودعمه الثابتين، اللذين ينبغي، في رأينا، أن يشملا، على المدى القريب والمتوسط والبعيد، التعاون التقني والمالي الكبير والمتزايد والمعزز.

لقد آن الأوان لتحويل الطفرة الكبيرة في التضامن التي شهدناها في العامين الماضيين إلى جهد قوي متضافر للتعاون الصريح والمثمر والمعزز بدرجة كبيرة.

إن هذه المنظمة تدرك أكثر من أية جهة أخرى جسامة التحديات التي تواجه حكومة هايتي اليوم. ومن غير المجدي أن نأمل في تعزيز حكم القانون، الذي لا يزال هدفنا ذا الأولوية، اذا لم نتمكن بسرعة من تخفيف المشقة الهائلة التي تتعرض لها الأغلبية الساحقة من شعب هايتي.

ونريد أن نطمئن إلى أن المنظمة ستواصل اليوم، كما فعلت في السابق، الوقوف إلى جانبنا في هذه المرحلة الحرجة التي ينبغي، على أساسها، أن يطرأ تحسن كبير على الأوضاع الاجتماعية - الاقتصادية في هايتي المتصالحة مع نفسها والتي تزدهر فيها الحقوق والحريات.

وبينما ندرك أن السلم لا يقدر بثمن، فاننا نعتقد أنه يستوجب الحوار والمصالحة، اذ لا يمكن للعملية الانتقالية بدونهما أن تؤدي إلى ديمقراطية دائمة.

إن اقامة عالم جديد مسؤولية ملقاة على عاتقنا جميعا منذ تأسيس المنظمة في عام ١٩٤٥. إن وفد هايتي، مفعما بالمسؤولية التاريخية لكونه أول جمهورية سوداء في العالم، أدرك في مؤتمر سان فرانسيسكو بما يفوق ويتجاوز إلهام الساعة التي أدت إلى تأسيس الأمم المتحدة، أن هذه المنظمة تمثل فرصة لا لدولتنا الجزرية فحسب بل أيضا لجميع البلدان المسؤولة التي تود أن تنضم إلى مجتمع الأمم هذا.

ونود أن ننتهز هذه الفرصة لنرحب ترحيبا حارا بالدول الأعضاء الجدد ويحدونا الأمل في أن تجد اللجنة المخصصة التي ستدرس مسألة تايوان حلا مقبولا لجميع الأطراف المعنية، بما يتسق مع المبادئ الأساسية للقانون الدولي.

دعونا نغتنم هذه الفرصة الهائلة المتاحة لنا اليوم لبناء العالم الجديد الذي تصبو إليه الأجيال من الرجال والنساء؛ دعونا نغتنم هذه الفرصة لنساعد بعضنا البعض عن طريق اقامة حوار مستمر بين الشمال والجنوب بغية ايجاد الردود والحلول العاجلة لمشكلة التخلف والفقر، وهو داء القرن الذي هز الانسانية. وليصبح الحوار كلمة سرنا.

السيد لنغسافاد (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية) (تكلم باللاوية؛ الترجمة الشفوية عن النص الفرنسي الذي قدمه الوفد): أود بداية، باسم وفد جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، أن أزجي إليكم، سيدي، أحر التهاني على انتخابكم بالاجماع لرئاسة الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الثامنة والأربعين. لقد ألفنا مهاراتكم الدبلوماسية وصبركم ومثابرتكم، وبالتالي فإننا على يقين بأنكم ستقودون أعمال هذه الدورة إلى خاتمة ناجحة.

أود كذلك أن أتوجه بتهانينا القلبية إلى الأمين العام لمنظمتنا، سعادة السيد بطرس بطرس غالي، على جهوده الكفؤة التي لا تكل في الاضطلاع بمسؤولياته الهامة إبان السنة الماضية. نتمنى له كل نجاح في إنجاز مهامه المعقدة والصعبة على رأس منظمتنا.

ويرحب وفد لاو أيضا بالدول التي انضمت مؤخرا إلى عضوية الأمم المتحدة وهي: امارة أندورا وإريتريا، وجمهورية مقدونيا اليوغسلافية السابقة، وامارة موناكو والجمهورية السلوفاكية والجمهورية التشيكية. إن وجودها بيننا يعزز، بالتأكيد، من عالمية الأمم المتحدة.

لقد بدأت الدورة الحالية للجمعية العامة في وقت تتطور فيه الحالة الدولية ككل في اتجاه إيجابي

يفضي إلى الحوار والتعاون بين الدول. وبالرغم من ذلك، فإن السلم الحقيقي الذي تاقت إليه شعوب العالم طويلا لم يتحقق. فمن الشرق إلى الغرب ومن الشمال إلى الجنوب، ما برحت تتفجر صراعات كبيرة ومفجعة في أكثر الأحيان. صحيح أن بعضها قد حسم بنجاح، إلا أن صراعات أخرى كثيرة ذات طابع إثني وعنصري وديني تبرز في أنحاء مختلفة من العالم وتستعر دون هوادة، مما يجعل الحالة العالمية هشة ومتقلقلة.

ففي أوروبا، لا تزال الحالة في جمهورية البوسنة متوترة بل ومتفجرة ويمكن أن تتهدد السلم والأمن على الصعيدين الاقليمي والعالمي. وفي تحد صارخ للقانون الانساني الدولي، فإن جرائم من قبيل "التطهير العرقي" وعمليات الاغتصاب الجماعي، والتعذيب والقصف المتعمد للأهداف المدنية، مازالت ترتكب ضد الشعب البوسني البريء. ونظرا لخطورة المشكلة، ينبغي أن تبدي جميع الأطراف في هذا الصراع المؤلم، الشجاعة والواقعية اللازمتين لكي تتوصل، بحرية وبأسرع ما يمكن، إلى تسوية سياسية عادلة ومنصفة، وبذلك تسهم في استعادة السلم والأمن والحياة الطبيعية في ذلك البلد وفي المنطقة برمتها.

وفي جنوب افريقيا، يشكل ابرام اتفاق بشأن موعد إجراء أول انتخابات متعددة الأعراق، وانشاء المجلس التنفيذي الانتقالي، مرحلة هامة في جهود شعب ذلك البلد لبناء جنوب أفريقيا موحدة وديمقراطية وغير عنصرية. وبالرغم من ذلك، فإن الحالة العامة في ذلك البلد مازالت هشة. ومن المحزن، أننا مازلنا نشهد تصاعدا مفاجئا في أعمال العنف والشقاق في أجزاء عديدة من البلاد. ولذلك، لابد من إعادة النظام إلى نصابه في المجالات السياسي والاجتماعي والعرقي بغية مواصلة الاصلاحات التي شرع بها، وبوتيرة متسارعة.

وفي الصومال، مازال تطور الحالة يثير القلق. ومن الأهمية بمكان أن يجد المجتمع الدولي حلولا عادلة ودائمة لهذه المشكلة وفقا لحقوق وتطلعات الشعب الصومالي.

وفي الشرق الأوسط، تم اتخاذ خطوة هامة في السعي من أجل تحقيق تسوية شاملة وعادلة ودائمة للنزاع العربي - الاسرائيلي. وقد سر وفد جمهورية لاو بالاعتراف المتبادل بين منظمة التحرير الفلسطينية واسرائيل، بالاضافة إلى اتفاق الحكم الذاتي غزة وأريحا، الموقع في واشنطن في ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣. ويحدونا الأمل في أن يساعد الاتفاق جميع أطراف الصراع على تهيئة مناخ من الثقة المتبادلة، وأن تتوصل بهذه الطريقة إلى تسوية تكون شاملة وعادلة ومشرفة للجميع، في إطار قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) والقرارات الأخرى ذات الصلة الصادرة عن الأمم المتحدة.

وفي غربي آسيا، وبالرغم من توقيع اتفاق سلام في آذار/مارس الماضي، في اسلام أباد، بين أطراف الصراع الأفغانية، مازالت أفغانستان مسرحا للحرب الأهلية. ومن أجل مصلحة الوفاق الوطني فيما بين أبناء أفغانستان، وإعادة تعمير وطنهم، ومن أجل مصلحة السلم والأمن في المنطقة برمتها، نناشد جميع الأطراف المعنية أن تضع حدا لنزاعاتها.

وفي شبه الجزيرة الكورية مازال هناك مناخ من انعدام الثقة المتبادل في المجال العسكري. واننا نرحب بالجهود الدؤوبة التي بذلتها جميع البلدان المعنية، بما فيها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية من أجل ضمان أن تكون شبه الجزيرة الكورية منطقة خالية من الأسلحة النووية. وإذا تسنى تحقيق السلم والاستقرار والتعاون، فإن ذلك سيخدم المصلحة العليا لكل منطقة شمال شرقي آسيا والعالم بأسره.

وفي جنوب شرقي آسيا، تتمتع بلدان المنطقة بصفة عامة، بعلاقات طيبة فيما بينها. وهذا من شأنه أن يفتح الطريق لعصر جديد يتوسع فيه ، يوما بعد يوم، مجال التعاون فيما بينها في كثير من المجالات والمصالح المشتركة. ولأول مرة تشارك بلادي، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، كمراقب في الاجتماع الوزاري لبلدان رابطة أمم جنوب شرقي آسيا عقد مؤخرا في سنغافورة. وقد سرنا حضور هذا الاجتماع الهام مع بلدان الرابطة، الذي أعطى قوة دفع جديدة لجهودنا المشتركة الرامية إلى النهوض بالتعاون فيما بين شعوب المنطقة في مختلف المجالات.

ويشعر وفدنا بالارتياح أيضا للأحداث التاريخية التي وقعت في كمبوديا، وهي جارنا المباشر. إن الدستور الجديد الذي أعلنه صاحب الجلالة الملك سامديك نورودوم سيهانوك، وتشكيل حكومة جديدة في ذلك البلد سيفتحان الطريق نحو تحقيق السلم والاستقرار والوفاق الوطني، مما يسهم في تعزيز التعاون والصداقة في المنطقة.

لقد شهد عام ١٩٩٢ إنجازات كثيرة في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية. فقد زاد الناتج القومي الإجمالي على ما كان عليه في عام ١٩٩١ بنسبة ٧ في المائة؛ وانخفض معدل التضخم إلى ١٠ في المائة، بعد أن وصل إلى ١٤ في المائة في ١٩٩١؛ واستقرت أسعار الصرف بشكل عام. وبعبارة أخرى، فإن شعب

لاو المتعدد الأعراق يشهد تحسنا تدريجيا في مستوى معيشته. ومن الناحية السياسية تمتعت بلادنا باستقرار حقيقي، وقد عقدنا العزم على أن نواصل بنشاط وهمة جهودنا لتعزيز الديمقراطية وتعزيز سلطة شعبنا الجماعية في صنع القرار، بما يتفق مع الواقع التاريخي والثقافي لبلادنا، ومع مستوى تنميتها الاقتصادية والاجتماعية.

في بداية عام ١٩٩٣، صدقت الجمعية الوطنية على خطتنا للتنمية الاجتماعية - الاقتصادية حتى عام ٢٠٠٠. وبموجب هذه الخطة حددت حكومة لاو لنفسها هدفين رئيسيين.

الهدف الأول يرمي إلى تلبية الاحتياجات اليومية الملحة للغاية للسكان في بلادنا، ولا سيما السكان الذين ينتمون إلى الأقليات العرقية التي تعيش في المناطق الجبلية؛ وتحقيق ارتفاع تدريجي في مستوى معيشتهم سواء من الناحية المادية أو الثقافية ، وضمان الاستقرار السياسي والاجتماعي في البلاد.

ويرمي الهدف الثاني إلى النهوض بتنمية الزراعة والأحراج اتساقا مع تنمية الخدمات والصناعة، وبخاصة في مجال الطاقة المائية، وهي أحد المجالات القابلة للنمو في بلادنا؛ وتطوير اقتصاد السوق في بلادنا على نحو أكثر فعالية، وخلق مدخرات داخلية، وتحقيق الاستقرار للموارد المالية للدولة، والعمل باطراد على تحقيق التمويل الذاتي؛ وتعزيز جهودنا في مجال تنمية الموارد البشرية بغية تهيئة الظروف المواتية للتنمية الوطنية في المستقبل القريب، وفي السنوات القادمة.

وبقية تنفيذ هذه الخطة، سنعمل على تحقيق متوسط لمعدل نمو قدره ٨ في المائة، للإبقاء على التوازن الاقتصادي والمالي، والمحافظة على استقرار الأسعار، وأسعار الصرف، وضبط معدل التضخم بحيث لا يزيد على ١٠ في المائة في العام. وستمضي الحكومة في سياستها الخاصة بتوسيع مجال التعاون مع البلدان الأخرى، ونأمل، في هذا الصدد، أن نحظى من المجتمع الدولي بالدعم والمساعدة في جميع النواحي.

وطبقا لما جاء في دراسة الأمم المتحدة الاستقصائية للحالة الاقتصادية في العالم، فإن نسبة الانتاج على المستوى الدولي لن تتجاوز ١,٥ في المائة هذا العام، و ٣ في المائة في عام ١٩٩٤، مقارنة بنسبة ٠,٦ في المائة في عام ١٩٩٢: أي انتعاش ضعيف جدا في النمو بشكل عام. وهذا الانتعاش الضعيف، وخاصة في البلدان الصناعية، يترتب عليه انخفاض مستمر في الطلب على السلع المصدرة من البلدان النامية، ومزيد من الهبوط الحاد في أسعار موادها الأولية التي تعد عنصرا حيويا في اقتصاداتها. فإذا وضعنا في اعتبارنا الترابط بين مكونات الاقتصاد العالمي، يكون من الأحكم للبلدان المتقدمة أن تعلق أهمية أكبر على البلدان النامية، وأن تلتزم التزاما حقيقيا بالتعاون الدولي القائم على تنشيط الاقتصاد والتنمية لصالح الجميع.

وما زالت مشكلة البيئة في طليعة المشغل العالمية نظرا لأهميتها من حيث علاقتها بالتنمية. ومازلنا نشهد تلوث هوائنا وبحارنا ومحيطاتنا، والتغيرات المناخية المفاجئة، والاستنفاد المطرد لطبقة الأوزون، والتصحر الذي أصاب أجزاء كثيرة من العالم. وقد آن الأوان لأن توثق البلدان المتقدمة والنامية التعاون فيما بينها على نحو فعال، وأن تتخذ تدابير فعالة لحماية البيئة، وفقا لمسؤولياتها وقدراتها الخاصة، وبموجب جدول أعمال القرن ٢١ الشهير الذي اعتمد في ريو دي جانيرو بالبرازيل عام ١٩٩٢.

أما عن مشكلة المخدرات، فإن وفدي يشعر بالسعادة لأن الدورة الثامنة والأربعين للجمعية العامة ستكرس جلسات خاصة لمناقشة هذا الموضوع. ونعتزم المشاركة في نظره ، في ضوء أهمية تلك المشكلة والآثار المترتبة عليها على مستوى العالم بأسره وفي بلادنا.

وما زالت مسألة تعزيز حقوق الإنسان وحرياته الأساسية تحتل مكانة رئيسية على جدول الأعمال الدولي. وفي ضوء الأهمية البالغة لهذه المسألة وحساسيتها الشديدة، يتعين النظر فيها بجدية على أساس مبادئ الموضوعية واللاانتقائية وعدم التحيز. وإلى تلك المبادئ ينبغي أن نضيف ضرورة إيلاء الاعتبار للحقائق التاريخية والثقافية والسياسية والاجتماعية والدينية لكل بلد. ومن هذا المنطلق، نشعر بالارتياح بوجه عام للنتائج التي توصل إليها المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان الذي عقد مؤخرا في فيينا بالنمسا في الفترة من ١٤ إلى ٢٥ حزيران/يونيه ١٩٩٣.

وبنهاية مرحلة الاستقطاب الثنائي، من المهم أن تعلق الدول آمالها على الأمم المتحدة، التي قصد لها بحق أن تكون عالمية ومؤسسية وقادرة على صون السلم والأمن الدوليين، والنهوض بالتنمية وضمان سيادة القانون والعدالة في جميع أنحاء العالم. ولكي ترتفع المنظمة إلى مستوى المسؤوليات الجديدة المناطة بها، يتعين عليها أيضا أن تبني هيكلها الجديد. ولا شك في أن الأمم المتحدة التي أعيد تنشيطها وتشكيلها والتي تضفي مزيدا من الديمقراطية على عملية صنع القرار فيها، وفي مجلس الأمن بالذات، ستكون قادرة على

القيام بدورها المركزي الصحيح في إدارة الشؤون الدولية. ويمكن للدول والشعوب في جميع أنحاء العالم، كبيرها وصغيرها، قويها وضعيفها، غنيها وفقيرها على السواء، أن تستفيد كثيرا من هذا التطور.

السيد أليني (دومينيكا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): باسم وفد كمنولث دومينيكا، يشرفني أن أهنئكم، سيدي، وأهنئ بلدكم، جمهورية غيانا التعاونية، بمناسبة انتخابكم رئيسا للجمعية العامة في دورتها الثامنة والأربعين. ويسرني بوجه خاص أن هذا المركز المرموق يتبوأه هذا العام للمرة الأولى مواطن ينتمي إلى بلد عضو في المجموعة الكاريبية. ولا يساورني أي شك في أن ما تتمتعون به من ذكاء وخبرة واسعة، بوصفكم واحدا من أبرز الدبلوماسيين في منطقة الكاريبي، سيضمن الامتياز في أدائكم لواجباتكم. وأؤكد لكم كامل تعاون وفد كمنولث دومينيكا معكم في تسييركم لشؤون هذه الجمعية العامة.

ويود كمنولث دومينيكا أن يهنئ اريتريا، واندورا، والجمهورية التشيكية، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، وجمهورية سلوفاكيا، وموناكو على انضمامها إلى عضوية الأمم المتحدة. إن المجتمع الدولي، كما جاء على لسان الأمين العام بطرس بطرس غالي:

> "أفضل أمل للبشرية في سعيها إلى تحقيق السلم والتنمية وحقوق الإنسان.A/48/1، الفقرة ٥١٣).

لذلك فإننا نرحب بهؤلاء الأعضاء الجدد وهم ينضمون إلى الالتزام بالسلم العالمي والتنمية ودعم الديمقراطية وحقوق الإنسان.

إن عالمية العضوية تمثل مبدأ هاما من مبادئ الأمم المتحدة. ونعتقد أنه تمشيا مع هذا المبدأ، ووفقا لنمط التمثيل المتوازي للبلدان المنقسمة المتبع في الأمم المتحدة، فإن الحالة الاستثنائية لجمهورية الصين في تايوان ينبغي أن تكون موضوع دراسة جادة من جانب المجتمع الدولي في الدورة المقبلة للجمعية العامة. فجمهورية الصين في تايوان، لها من موارد بشرية وطبيعية ثرية، قادرة، إذا ما أتيحت لها الفرصة، على أن تقدم إسهاما هاما للمجتمع الدولي. كما أن من حق شعبهما أن يتمتع بالحقوق التي يتمتع بها كل سكان البلدان الأعضاء في هذه الهيئة العالمية. لذلك، فإن كمنولث دومينيكا يدعم جهود جمهورية الصين في تايوان للحصول على العضوية الكاملة في الأمم المتحدة، بعد أن بقيت غير قادرة على المشاركة فيها لمدة ٢٢ عاما.

واسمحوا لي أن أهنئ الأمين العام بطرس بطرس غالي على جهود الاصلاح التي يبذلها حاليا بهدف تبسيط عمليات الأمم المتحدة. إن الحالة المالية للمنظمة تمثل إحدى المسائل التي ينبغي أن تكون شاغل جميع دولها الأعضاء. وفي هذا الصدد، يبذل كمنولث دومينيكا كل جهد للوفاء بالتزاماته المالية تجاه المنظمة.

وبينما يضطلع المجتمع الدولي بمسؤوليات أكبر في جهوده الرامية إلى إقامة نظام عالمي أكثر استقرارا، فإن إعادة تشكيل هيكل المنظمة، وتحسين فعالية تكاليفها يصبحان أكثر أهمية. وينبغي أن تبذل المنظمة قصاري جهدها لتتفادى إهدار مواردها المحدودة. ومع ذلك فإن تأثير اقتطاع التكاليف على مصالح البلدان النامية الصغيرة لابد من أن يدرس بعناية. وفي الوقت الذي يزداد فيه نشاط الأمم المتحدة في مجال حفظ السلام في شتى بقاع العالم، فإن البرامج التي ترمي إلى مساعدة البلدان النامية يتعين ألا يسمح لها بأن تعاني نتيجة لذلك. إننا نؤمن إيمانا راسخا بأن الحق في التنمية حق غير قابل للتصرف، وهو حق ثابت لكل شخص ولكل شعب من الشعوب.

إن اقتصاد دومينيكا يعتمد اعتمادا كليا في الوقت الحالي على صناعة الموز وعلى إمكانية الوصول على نحو تفضيلي إلى أسواقنا التقليدية في أوروبا. إن صناعتنا هذه، التي تعتبر مسألة حيوية لبقاء شعب دومينيكا يتعرض للخطر من جانب كبار منتجي الموز في امريكا اللاتينية، رغم أن صناعة الموز في جزر وندوورد لا تشكل إلا ٢ في المائة فقط من إنتاج الموز في العالم. ويعتبر الخطر الذي يهدد صناعة الموز في دومينيكا خطرا أيضا على حقوق الإنسان الأساسية لشعبها نظرا لأن انهيار هذه الصناعة يمكن أن يؤدي إلى انهيار اقتصادي واضطراب اجتماعي وكارثة سياسية. ويحوم نفس الاحتمال فوق جزر وندوورد الأخرى التي تضم سانت لوسيا، وسانت فنسنت، وغرينادا، بما ينطوي عليه من آثار ضارة على الدول الأخرى الأعضاء في منظمة دول شرق الكاريبي. والواقع إننا في الأسبوع الماضي فقط سمعنا عن وقوع اضطرابات خطيرة في سانت لوسيا كنتيجة مباشرة للاتجاهات الضارة في أسعار الموز. وهذا نذير لما يمكن أن يحدث في أي من جزر وندوورد أو فيها كلها.

إننا ندعو المجتمع الدولي لأن يدعم دومينيكا في جهودها الرامية إلى ضمان بقاء اقتصادها وحماية حقوق شعبها السياسية والمدنية والاقتصادية

والاجتماعية والثقافية. وأدعو بوجه أخص جيراننا في امريكا اللاتينية لأن يحترموا روح إعلان ماناغوا وأن يأخذوا في الاعتبار الآثار بالغة الضرر على اقتصادات بلدان منظمة دول شرق الكاريبي التي يرجح أن تتركها عليها سياساتهم الخاصة بالموز - وهو سلعة أهميتها ليست حاسمة لاقتصاداتهم.

لقد كانت الديمقراطية وحقوق الإنسان من أولويات المجتمع العالمي منذ تأسيس الأمم المتحدة. وقد جرى على مر السنين نقاش طويل حول عالمية حقوق الإنسان وصلتها بالتنمية وعدم جواز انفصامها عنها. إن ما قررته الجمعية العامة في قرارها ١٥٥/٤٥ بالدعوة إلى عقد مؤتمر فيينا لتناول القضايا الحاسمة المتعلقة بالنهوض بحقوق الإنسان وحمايتها جاء في الوقت المناسب وله أهميته. وتثني دومينيكا على جهود الذين عملوا من أجل نجاح هذا المؤتمر التاريخي الهام. ومن دواعي الفخر الخاص لي مشاركة دومينيكا في العملية التحضيرية وكذلك في المؤتمر العالمي، مما يدل على التزامنا الكامل بعالمية احترام حقوق الإنسان والحفاظ على الديمقراطية.

لقد أعطى ممثلو الدول في ذلك المؤتمر العالمي إشارة واضحة على أن من الضروري زيادة الموارد المالية وغيرها اللازمة لمركز الأمم المتحدة لحقوق الإنسان واللجان الإقليمية من أجل تعزيز قدرتها على تقديم المزيد من التعاون التقني بين الأمم المتحدة ومؤسسات حقوق الإنسان الوطنية والإقليمية. إن مركز حقوق الإنسان، بوصفه مركزا لتنسيق أنشطة الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان وبوصفه المؤسسة التنظيمية الرئيسية في إطار الأمانة العامة للأمم المتحدة من أجل تنفيذ برنامج حقوق الإنسان، لابد من تزويده بموارد كافية لكي يضطلع بولايته.

على الساحة الدولية، نجد أن الانطلاقات التي حدثت في الشرق الأوسط وفي جنوب افريقيا يتعين الاحتفال بها. والقرارات التي اتخذها مؤخرا قادة تلك البلدان تبعث على التشجيع وتعتبر فألا حسنا بالنسبة للمستقبل. وهكذا نجد أن عملية السلم التي بدأت في مدريد في عام ١٩٩١ لم تذهب سدى. وقد لاحظت دومينيكا بارتياح كبير وسرور بالغ توقيع اتفاق السلم بين اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، وهو اتفاق سيساعد على ضمان وضع أساس راسخ للاعتراف المتبادل بين الشعبين الاسرائيلي والفلسطيني. ويحدونا أمل مخلص في أن يؤدي هذا الاتفاق في نهاية المطاف إلى وضع حد للعنف والصراع المستمرين اللذين نكبت بهما منطقة الشرق الأوسط لمدة تزيد على أربعة عقود.

منذ عام، طالبت دومينيكا في هذه الهيئة بإقامة حوار صريح وبناء بين المؤتمر الوطني الافريقي ونظام بريتوريا في جهد يرمي إلى التوصل إلى اتفاق مبكر بشأن حكم الأغلبية في جنوب افريقيا. وتعتبر الإجراءات التي اتخذها مؤخرا كل من الرئيس دي كليرك ونيلسون مانديلا دليلا واضحا على اهتمامهما بإحراز تقدم سلمي صوب إقامة مجتمع ديمقراطي وعادل حقا يتولى إدارة شؤون ذلك البلد.

ويعتبر استكمال ترسيم الحدود بين الكويت والعراق خطوة أخرى صوب تعزيز الاستقرار والأمن في تلك المنطقة. ونحن نرحب باتخاذ مجلس الأمن القرار ٨٣٣ (١٩٩٣) الذي ضمن حرمة هذه الحدود. ونطلب إلى العراق أن يحترم أحكام ذلك القرار.

ومما يبعث على خيبة الأمل أنه في الوقت الذي يحرز فيه تقدم في مجال حماية حقوق الإنسان في بعض أجزاء العالم، فإن حقوق شعب هايتي، الجزيرة الشقيقة في منطقة الكاريبي، لا تزال تنتهك حتى بعد أن تحرك أعضاء المجتمع الدولي لرفع الجزاءات المفروضة على هايتي ودومينيكا، عملا بقرار مجلس الأمن ٨٦١ (١٩٩٣)، أصدرت الأوامر بالوقف الفوري لجميع الجزاءات التي فرضتها على هايتي بعد تثبيت روبرت مالفال رئيسا لوزراء ذلك البلد.

إن اتفاق جزيرة غفرنرز في تموز/يوليه ١٩٩٣ وفر بارقة أمل لعودة الديمقراطية والنظام الدستوري في ذلك البلد وعودة الرئيس اريستيد الى الحكم في نهاية المطاف. ولكن هذه الآمال تحطمت بسبب الأعمال التي يقوم بها اولئك الذين يقرون العنف رسميا ويهددون حياة المسؤولين الذين عينوا على نحو دستوري. إن أعضاء النظام القائم يجب أن يفهموا أن المجتمع الدولي لن يقف مكتوف الأيادي اذا لم تحترم بنود اتفاق جزيرة غفرنرز. وما لم تمتثل الأطراف في هايتي بحسن نية لهذا الاتفاق فإن دومينيكا ستكون مستعدة لإعادة تطبيق الجزاءات وفقا لقرار مجلس الأمن في هذا الصدد. وسنبذل كل جهدنا في حدود مواردنا المحدودة للمشاركة في إعادة الديمقراطية في هايتي. وفي هذا الصدد فإن دومينيكا ترغب في المشاركة في الشرطة المدنية وفي تدريب فرقة ترسل الى هايتي للمساعدة في عودة الرئيس اريستيد لممارسة سلطته الدستورية بالكامل واستعادة الاستقرار في هايتي. وفي نفس الوقت، نؤيد طلب الرئيس اريستيد بالاستبدال الفوري لرئيس الشرطة كشرط أساسي لضمان أمن المسؤولين في النظام الشرعي في ذلك البلد.

لا تزال الحالة في البوسنة والهرسك وفي الصومال تسبب الانشغال لجميع الذين يؤيدون تعزيز حقوق الانسان وحمايتها. ونحن نشجب المأساة الانسانية الناشئة عن الاختلافات العرقية وبصفة خاصة التعذيب الهجمي وقتل المئات من الأبرياء، كما ندين الأحداث الأخيرة التي وقعت في نيجيريا والتي تؤكد عدم احترام رغبات الشعب وتمثل انتهاكا لحقوقهم في المشاركة في شؤون بلدهم.

ولئن كنا نركز على موضوع حقوق الانسان فمن المناسب أن نشير الى السنة الدولية للشعوب الأصلية في العالم التي بدأت في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢. إن حقوق الشعوب الأصلية في جميع أنحاء العالم لا تزال تنتهك في نفس الوقت الذي تكافح فيه هذه الشعوب من أجل المحافظة على ثقافتها وهويتها. إن هذا الموضوع يهمنا بوجه خاص في دومينيكا لأن بلدنا أحد البلدان القليلة التي يوجد بها سكان كاريبيون أصليون، أناس شجعان يعملون بكد ولهم تاريخ غني وثقافة ثرية. وإنني أحث المجتمع الدولي على أن يقدم دعمه للبرامج والأنشطة التي تسمح بمشاركة شعوبنا الأصلية والأقليات الأخرى في كل جوانب الحياة في بلادنا. وينبغي لنا في منطقة الكاريبي أن نهتم بصفة خاصة بهذا الموضوع خاصة عندما نذكر أنه في خلال ٢٨ عاما لوصول كريستوفر كولمبس الى هذا الجزء من العالم، كان جميع السكان الأصليين في جزر البهاما قد أبيدوا على يد الغزاة الأوروبيين. إن عدم إسهام الأمم الصناعية إسهاما ملموسا في الصندوق الخاص يدعو الى الأسف العميق، وهي حالة يجب عكسها.

لقد اضطلعت دومينيكا بدور حيوي في الجهدين الاقليمي والدولي لإدماج المرأة بالكامل في عملية التنمية، ونأمل أن تشارك دومينيكا في المؤتمر العالمي الرابع للمرأة التي سيعقد في بيجينغ في ١٩٩٥. ونحن نهتم بصفة خاصة باحتياجات المرأة الأصلية وحالتها وبضرورة وضع برامج خاصة لتناول هذه الاحتياجات. وأود أن أعرب عن ارتياحنا لإنشاء مكتب إقليمي لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي من أجل المرأة في الكاريبي ونتطلع الى دعمه والى التعاون معه في جميع الجوانب التي تتعلق بشؤون المرأة.

لقد دعت قرارات الجمعية العامة ٩١/٤٦ و٩٤/٤٦ و ١٠٦/٤٥ الى وضع مجموعة من الأهداف العالمية في مجال الشيخوخة لعام ٢٠٠١ بغية التركيز العملي عل الأهداف العريضة لخطة العمل الدولية والتعجيل بتنفيذها. ووفقا للقرارات السابقة الذكر، استحدثت في دومينيكا لجنة وطنية للشيخوخة، وهذه اللجنة مسؤولة عن وضع خطة عمل وطنية وتقديم معلومات في خطة عمل إقليمية للشيخوخة. إننا ندعو المجتمع الدولي الى دعم البرامج التي ترمي الى الوفاء باحتياجات كبار السن وفقا للسياسات الوطنية.

إن استمرار الحياة على كوكبنا يعتمد على ما نوليه من اهتمام للمحافظة على البيئة، وتعيد دومينيكا تأكيد التزامها السياسي في قمة الأرض التي عقدت في العام الماضي بالسعي الى تحقيق التنمية المستدامة.

لقد انضممنا مؤخرا الى اتفاقية الأمم المتحدة الاطارية بشأن التغير المناخي والى اتفاقية فيينا لحماية طبقة الأوزون والى بروتوكول مونتريال بشأن المواد المستنفذة لطبقة الأوزون وتعديله، وهي اتفاقيات تلعب دورا هاما في حماية بيئتنا. إن المحافظة على البيئة تتسق مع النمو الاقتصادي والتنمية، وهي عنصر أساسي لتحقيق التنمية المستدامة. بيد أنها تتطلب موارد إضافية كبيرة لا تمتلكها البلدان النامية مثل دومينيكا. إننا ندرك أننا ملتزمون بالإسهام في الحلول العالمية ولكننا نحتاج الى أموال إضافية للمساعدة في الأعمال الكثيرة التي ينبغي أن نضطلع بها للمحافظة على البيئة واتباع ممارسات تنموية مستدامة. إننا ندعو المجتمع الدولي الى تعزيز مؤسسات مثل برنامج الأمم المتحدة الانمائي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة المعنيين بمساعدة البلدان النامية في تحقيق التنمية المستدامة. كما ندعوه الى تقديم أكبر دعم ممكن لهاتين المؤسستين. وندعو البلدان الصناعية الى تقديم أكبر قدر من المساعدة الى البلدان النامية في جهودنا من أجل التحول الى تكنولوجيات مؤاتية بيئيا والى نشاط اقتصادي. إن البلدان الصناعية في العالم التي أسهمت على نحو غير متكافئ في التخريب الذي حل بالبيئة في المائتي سنة الماضية يجب أن تتحمل مسؤوليتها عن المساهمة في مرفق البيئة العالمي. إن قدرة البلدان النامية على الإسهام في الاستدامة البيئية يعتمد على هذا.

ترحب دومينيكا بقرار الأمم المتحدة بتنظيم المؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية الذي سيعقد في بربادوس في عام ١٩٩٤ ونعتزم أن نشارك مشاركة كاملة في هذا الجهد الجدير بالثناء.

إن الأمم المتحدة توفر الآن الأمل في مستقبل ينعم بالسلم والأمن والتنمية. وينبغي ألا نسمح لتأكيدنا المشروع على صنع السلم وحفظ السلام أن يحول اهتمامنا عن مطالب العالم النامي المشروعة بنفس القدر في التنمية والأمن.

إن وفد دومينيكا يحييك سيدي الرئيس ويتمنى

لك النجاح في رئاسة الجمعية العامة في هذه الدورة.

السيد ماليت (سانت لوسيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحوا لي في البداية أن أقدم لكم، سيدي، تهانئي وتهاني بلادي الحارة بمناسبة انتخابكم لرئاسة الجمعية العامة في دورتها الثامنة والأربعين. إن توليكم الرئاسة يعتبر شرفا فريدا للمجموعة الكاريبية. فلأول مرة ينتخب شخص من تلك المنطقة ليتولى رئاسة الجمعية العامة. ومن ثم فإن وجودكم في منصب الرئاسة يضفي أهمية إضافية للشرف الذي نوليه للفرصة التي اتيحت لبلدي، وهو عضو في المجموعة الكاريبية، لمخاطبة هذه الهيئة. ولأنني أعرفكم تماما، سيدي، فإنني واثق من أن خبرتكم وحكمتكم وصفاتكم الدبلوماسية ستقود مداولاتنا الى خاتمة تاريخية ناجحة.

ونهاية الحرب الباردة والتحرك صوب تعميم الديمقراطية داخل الاتحاد السوفياتي السابق وشرق أوروبا، علاوة على المستوى الجديد من الوفاق بين الدول العظمى في مجلس الأمن، أمور أدت الى اضطلاع المنظمة بدور مركزي جديد في إدارة العلاقات بين الأمم. والعديد من المبادئ الأساسية الواردة في الميثاق التي تم تجاهلها طويلا في عهد الخصومات بين الدولتين العظميين، قد اتيحت الفرصة لها الآن في ظل هذه البيئة المؤاتية، لتكتسب الأهمية التي كان يفترض أن تحظى بها عند خطتها للمرة الأولى حكمة الآباء المؤسسين لهذه المنظمة.

إن الاتجاه صوب عالمية المنحى يستتبع من الوجهة الاقتصادية، إن لم يكن من الوجهة السياسية، قيام حقبة يصبح توافق الآراء والنهج المتبادل فيها أمرا أساسيا للنهوض بتقدم عالمي متوازن ومستدام وفي هذا السياق يكتسي مبدأ العالمية في إطار المنظمة أهمية على أهمية. والآن، إذ تجري في جنوب افريقيا إزالة العقبات الكئيبة التي كانت تعترض مفهومي المساواة والعالمية، يحدونا الأمل في أن يتمكن هذا البلد قريبا من الانضمام الى محفل أسرة الأمم.

وسانت لوسيا، دعما منها لعالمية المنظمة وشمولها، انضمت الى ١١ دولة عضوا أخرى في الأمم المتحدة في اقتراح إدراج بند إضافي في جدول الأعمال بهدف استعداد موافقة الجمعية العامة على إنشاء لجنة مخصصة لدراسة الحاله في جمهورية الصين القائمة في تايوان. وكان المفروض أن تنصب هذه الدراسة على البحث عن حل منصف ومنطقي وعملي يمكن جمهورية الصين في تايوان من أن تصبح عضوا كامل العضوية في الأمم المتحدة. وللأسف فإن هذه المبادرة الجديدة وإن كان ينبغي الاضطلاع بها منذ زمن قد منيت بنكسة مؤقتة في مكتب الجمعية العامة.

ومع ذلك، فمن الصعب أن أتصور أنه يمكن الاستمرار في منع بلد يبلغ تعداد سكانه ٢١ مليون نسمة يرجع لهمتهم في العمل الفضل في فوز بلدهم بالمرتبة الرابعة عشرة بين أكبر البلدان المتاجرة في العالم، من أن يصبح عضوا في هذه المنظمة بحيث تتاح له فرصة الوفاء بصورة أكمل بالتزاماته الدولية. وسانت لوسيا، إيمانا منها بمفهوم العالمية، تؤيد جمهورية الصين في تايوان، حكومة وشعبا، في تطلعها الى أن تصبح عضوا كامل العضوية في المنظمة الدولية.

ولسنوات عديدة، كانت المشاكل المرتبطة بالشرق الأوسط تعتبر مشاكل مستعصية على الحل. والتصافح الذي لا ينسى، والذي بث إلينا في لحظته على الهواء بفضل عجائب تكنولوجيا التوابع الاصطناعية، كان في نظرنا سببا لتنفس الصعداء وبادرة للأمل - سببا لتنفس الصعداء لكونه بداية النهاية لما عرفته المنطقة من سفك للدماء ومعاناة وعداوة، وسببا للأمل في أن تخطو بنا هذه النهاية خطوة أخرى الى الأمام على الطريق صوب التعاون العالمي الذي يرجى أن يؤدي في نهاية الأمر الى إنقاذ مستقبل الجنس البشري من عالم بدا من قبل وكأنه ينجرف صوب التدمير الذاتي. ويود بلدي أن يتوجه بالتهانئ لرئيس الوزراء إسحاق رابين والرئيس ياسر عرفات على هذه الخطوة الجسورة والشجاعة من أجل السلم في مواجهة مصاعب كان يبدو حتى ذلك الحين أنه لا يمكن التغلب عليها. وتود سانت لوسيا أن يكون هذا الحدث الشرارة التي تشعل نبراس السلم الذي يضيء المنطقة وهي في طريقها الى تحقيق إمكاناتها الكاملة.

إن الجهود البطولية للرئيس دي كليرك ورئيس المؤتمر الوطني الأفريقي، نيلسون مانديلا، في جنوب افريقيا تستحق الثناء بدورها. فإن أعمل العنف والمعارضة المتأصلة لم تثنيهما عن السعي بحزم الى إنشاء المجلس التنفيذي الانتقالي، الذي يتيح أخيرا الفرصة للأغلبية للتعبير عن رأيها بعد أن سلبها الحكم الجائر الحق في التصويت أمدا طويلا. وهذا التقدم يمكن سانت لوسيا من أن تؤيد تأييدا كاملا رفع الجزاءات المتبقية وفقا لما دعا إليه السيد مانديلا. وبالنظر الى الاتفاق الأخير بشأن خليج والفيس والتوقعات الخاصة بعقد انتخابات حرة ونزيهة في نيسان/ابريل القادم، قد نتمكن قريبا من طي هذه الصفحة التعسة من تاريخنا.

ومع ذلك، فإن سانت لوسيا هي أقل تفاؤلا بشأن الحالة في بعض البلدان الأخرى في افريقيا. فقد

كانت للانتكاسة الدولية آثار معاكسة على حصائل الاستيراد وبالتالي على حصائل النقد الأجنبي والقدرة على سداد الدين الخارجي. وفضلا عن ذلك، فإن الصراعات السياسية قد أدت الى استفحال هذه المصاعب. إن نجاح عالمية المنحى في تشجيع النمو الاقتصادي في العالم يتوقف على مدى المشاركة في التنمية. ومن المهم ألا نسمح بأن تصبح افريقيا ضحية لانتهاء الحرب الباردة وذلك بسبب الحرص المفهوم على بذل كل ما في الوسع للمساعدة في عملية الانتقال التي تمر بها الاقتصادات التي كانت مدارة مركزيا في السابق.

وسانت لوسيا ترحب باستكمال ترسيم الحدود بين العراق والكويت الذي اتخذته لجنة ترسيم الحدود بين العراق والكويت في ٢٠ آيار/مايو من هذا العام. ونرحب أيضا باعتماد مجلس الأمن للقرار ٨٣٣ (١٩٩٣)، الذي يضمن بموجبه عدم انتهاك الحدود بين الدولتين. وسيمنع هذا الضمان نشوب صراع بين الكويت والعراق في المستقبل. وسيعزز أيضا الأمن والاستقرار في المنطقة. ونحن نهيب بالعراق أن يحترم أحكام قرار مجلس الأمن ٨٣٣ (١٩٩٣) وغيره من قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

إن التصميم القاطع الذي أبدته المنظمة، وبخاصة مجلس الأمن، في تناول مشاكل شعب هايتي الذي يعاني منذ زمن طويل، أمر يستحق الثناء. فمنذ أن اتخذت الجمعية العامة قرارها ٢/٤٥ المؤرخ في ١٠ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٠، تواصل الأمم المتحدة التعبير عن اهتمامات المجتمع الدولي وإرادته في عدة قرارات ذات وجهة عملية بلغت الذروة باعتماد مجلس الأمن للقرار ٨٦٧ (١٩٩٣) في ٢٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ من هذا العام بشأن وزع قوات عسكرية وشبه عسكرية في هايتي. وبتحقق العودة الى الديمقراطية وتطبيق برنامج الانتعاش الاقتصادي الذي رسمه البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي، يؤمل أن تبدأ هايتي أخيرا التمتع بالتنمية الاقتصادية التي حرمت منها زمنا طويلا والتي تعد ضرورة مطلقة للتخفيف من حدة معاناة شعبها الطويلة.

ويسعد سانت لوسيا أنه كان بمقدورها أن تسهم إسهاما إيجابيا في عملية إقرار الديمقراطية في هايتي. فقد ساعد فريق مؤلف من أكثر من ٣٠ من مواطني سانت لوسيا في تنظيم العملية الانتخابية وفي مراقبة الانتخابات. ويعمل حاليا زهاء ١٥ شخصا من مواطني سانت لوسيا كمراقبين لانتهاكات حقوق الانسان في هذا البلد. وعليه، فإن سانت لوسيا مهتمة أيما اهتمام بنجاح عملية إعادة التشكيل والإنعاش في هايتي. ونحن نحث المجتمع الدولي على أن يواصل تضامنه مع الرئيس جون - برتران أريستيد وهو يعود الى دياره لاستئناف قيادة بلده.

سانت لوسيا دولة جزرية نامية صغيرة من منطقة البحر الكاريبي. وإذا كانت البلدان النامية عموما في خطر، فالبلدان الجزرية النامية الكاريبية الصغيرة في خطر مضاعف. فنحن جميعا محبوسون في سجن نظام اقتصادي دولي لا يعبأ بالمشاكل المقصورة علينا ولا بالاحتياجات الضرورية، ويصر، فوق ذلك، على قياس عمليات النمو لدينا بمقياس قاري واحد. وكالمنبوذين التائهين في محيطات العالم بذلنا لبعض الوقت محاولات يائسة لاسترعاء نظر الواقفين سعداء على أرض صلبة، ولكن أصواتنا ارتدت إلينا في مواجهة الرياح العاتية للتغير العالمي التي بدلت بين عشية وضحاها تقريبا نفس البيئة التي تكيفنا عبر التاريخ على البقاء داخلها.

صحيح أن بعض البلدان الجزرية النامية الصغيرة في منطقة الكاريبي أحرزت في بعض الحالات مكاسب إنمائية هامة خلال فترة العشرة أو الخمسة عشر أعوام الأخيرة، وهي فترة تميزت بحصول هذه البلدان النامية الصغيرة على سيادتها. لكن هذه المكاسب، أينما وجدت، لم تتحقق إلا بجهد جبار، ويجب ألا تفسر باعتبارها دليلا على أنه ليست هناك حاجة حتى الآن لإيلاء اهتمام معين، بل وخاص، عند منح المساعدات الاقتصادية والتقنية لتعزيز التنمية المستدامة. هذه المكاسب يجب النظر اليها، بالأحرى، في إطار المثل القائل بأنه "يجب مساعدة من يحاولون مساعدة أنفسهم". إن الارتقاء بمرتبة البلدان النامية الجزرية الكاريبية الصغيرة من "النافذة التيسيرية" للبنك الدولي الى مركز المساهم الصافي داخل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وهو ارتقاء لا يتقرر إلا على أساس مؤشر دخل الفرد، يعادل في حالتنا مساعدة رجل يغرق بوضعه على رمث ثم تركه يطفو على الماء دون مجذاف.

إن متوسط دخل الفرد في البلدان النامية الجزرية الكاريبية الصغيرة لا يتعدى ثلثي مثيله في البلدان النامية بصفة عامة، وعلاوة على ذلك، فإنه مما يثقل كاهل البلدان النامية الجزرية الكاريبية الصغيرة أن التكاليف الإدارية فيها تبلغ نسبيا ثلاثة أضعاف مثيلتها في البلدان النامية القارية، باعتبار تلك التكاليف عاملا من عوامل وفورات عمليات الحجم الكبير. ولما كانت مواردنا الطبيعية محدودة من حيث الكمية والتنوع، يصبح الفرق بين النجاح والفشل هامشيا ويعتمد اعتمادا تاما على نوعية الإدارة. وحيث لا توجد فوائض في الموارد، لا يوجد مجال لحدوث الأخطاء. إلا أننا بسبب

ضآلة ميزانياتنا الوطنية وارتفاع التكاليف الإدارية على نحو لا يتناسب معها. كثيرا ما نجد أنفسنا غير قادرين على تحمل نوعية أو تنوع الخبرة اللازمة لتوسيع المجال بين النجاح والفشل.

في حالة بلدي، سانت لوسيا، فإن الحالة الاقتصادية السيئة بالفعل تفاقمت الآن نتيجة هجوم مباشر على البند الوحيد من الصادرات المحلية الذي يمنعنا من الغرق العملي في غياهب اليأس الاقتصادي. وكون سانت لوسيا دولة زراعية بالدرجة الأولى، فإنها أكبر منتج للموز في شرق منطقة الكاريبي. إلا أن التعبير "أكبر" يستخدم هنا على نحو نسبي جدا. فالانتاج العالمي للموز يبلغ حاليا نحو ١٠ ملايين طن في السنة، تنتج منه الدول الصغيرة في جزر الانتيل الصغرى الجنوبية، وتشمل دومينيكا وغرينادا وسانت فنسنت وسانت لوسيا، أقل من ٣٠٠ الف طن، وتنتج سانت لوسيا نصف هذه الكمية تقريبا. ويعمل أكثر من ٥٠ في المائة من السكان العاملين في هذه الجزر في مؤسسات متصلة بالموز. وأكثر من ٥٠ في المائة من حصيلة الصادرات في كل من دومينيكا وسانت لوسيا تأتي من تصدير الموز. ويقع انتاجنا الزراعي كله في أيدي كثير من صغار المزارعين. ولا تملك الحكومة انتاج الموز ولا توجد مزارع كبيرة اقطاعية. ونظرا للقيود الطوبوغرافية التي تؤثر سلبيا على تكاليف الانتاج، فإن صناعة الموز لدينا ما كانت لتبقى على قيد الحياة لولا مظلة الترتيبات التفضيلية البسيطة المتاحة في ظل اتفاقيات لومي المختلفة.

اليوم، هناك قوى تعمل بدافع من المصالح التجارية متعددة القوميات، وتسعى لتسلب منا حتى النصيب الضئيل الذي لا يتجاوز ٢ في المائة من السوق والذي يمكن اقتصاداتنا من الصمود بالكاد في وجه بيئة اقتصادية تزداد عداوة. وفي محاولة لتحقيق ذلك الهدف اتخذت تلك القوى زمام مبادرات مختلفة في مجموعة الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (غات) والمحكمة الأوروبية وفي شتى المحافل الدولية. والى جانب الآثار الاجتماعية الخطيرة التي لا بد أن تتبع تدمير صناعة الموز في هذه الجزر، لا بد أن نسلم بأنه لكي نشتري سلعا وخدمات من نفس المصادر التي تدعو الى اتخاذ تدابير لتنفيذ ذلك التدمير، لا بد أن نحصل أولا على العملة الأجنبية التي تمكننا من ذلك. ويحدونا الأمل أن يتغلب التفاهم المتعاطف في نهاية المطاف على العناد عند الفصل في هذه المسألة الحيوية.

في عصر ما بعد الحرب الباردة هذا حلت المبادرات السياسية محل الاعتبارات الإيديولوجية في اختيار اتجاه تدفقات المعونة الرسمية. والوزن المعطى للسياسة الخارجية في عملية اتخاذ القرار بشأن تدفقات المعونة الأجنبية يعني أن المساعدات لا توجه بالضرورة دائما الى المجالات الأكثر احتياجا بل الى تلك التي تتضمن مسائل سياسية جارية. ولما كان دخل الفرد في سانت لوسيا من الضآلة بحيث يهدد المنفذ الصغير المتبقي لها للحصول على المساعدات الامتيازية، ولما كان تدفق الأموال الرسمية يوجه الى مكان آخر، وسلعة التصدير الأساسية الرئيسية تتعرض للهجوم، فإن سانت لوسيا تتساءل عما إذا كانت هناك نية متظافرة لتهميش البلدان الجزرية الصغيرة أم أن المسؤولية عن ذلك ترجع الى مجرد مصادفة من الظروف العالمية الحالية. إن الأثر على أي حال واحد.

لا يمكن الإبقاء على المكاسب السياسية في غياب التقدم الاقتصادي المتكامل. وعندما يعزل أثر التقدم الاقتصادي العالمي، تظل المكاسب السياسية من وجهة النظر العالمية عابرة وتعجز عن البقاء. صحيح أن العالم شهد تحولا سياسيا ضخما في فترة قصيرة من الزمن الى درجة جديدة من التعاون في الأمم المتحدة على مستوى مجلس الأمن. لكن إذا كان ثمن هذه المكاسب السياسية استفحال تهميش البلدان النامية الصغيرة، فمما لا شك فيه أنها ستتبدد سريعا في خضم المتاعب الاقتصادية والاضطرابات الاجتماعية التي تدلنا الخبرة على أنها لا بد أن تتبع كنتيجة حتمية.

إن إلحاحية أزمة الديون الدولية ربما تكون قد اختفت، لكن مديونية البلدان النامية، بعد أن وصلت إلى مستوى مستقر لفترة قصيرة، آخذة في الارتفاع مرة أخرى، إلى حد يصل إلى ١,٥ ترليون دولار أمريكي. وهذه الحالة يزيدها صعوبة وضع العوائق أمام مردود الاقتصاد العالمي الذي يسببه بشكل جزئي اضطراب اقتصادات الاتحاد السوفياتي السابق وأوروبا الشرقية. إن حدوث توسع في التجارة العالمية، مصحوب بإنتعاش أسعار السلع الأساسية، يشكل أساس أي حل لهذه المشكلة. ولهذا فإننا في الاتحاد الكاريبي نسعى إلى إقامة روابط تجارية واقتصادية أخرى مع جيراننا في منطقة أمريكا اللاتينية ونتطلع إلى المشاركة في مبادرات للتعاون الاقتصادي في إطار الأمريكتين وأماكن أخرى.

إن النمو السكاني في البلدان النامية أيضا، مع أنه أبقى على معدل ثابت نسبيا لأكثر من عقد. لا يزال يتزايد من الناحية العددية، مسببا ٩٣ في المائة من النمو السكاني العالمي، الذي يقدر الآن بحوالي ٩٣ مليونا سنويا. إن التوازن بين النمو الاقتصادي والنمو السكاني يجب أن يستقر لصالح التقدم الإنساني.

إننا نقترب من القرن الحادي والعشرين

بتغيرات عالمية سريعة بقدر ما هي مذهلة. والتحدي المترتب على ذلك الذي يواجه البلدان الصغيرة مثل بلدنا، والذي يبدو وكأنه بسبب ضآلة مواردنا، إنما هو تطوير المرونة الضرورية حتى نتمكن من المواءمة مع هذه التغيرات. وأرى أن ما يرتبط بفكرتنا العالمية هو مفهوم التقدم المشترك والحاجة إلى ضمان توفير بيئة يصبح فيها التقدم على المستوى العالمي أمرا ممكنا.

وفي هذا الاطار، لا يمكن أن يتوقع من الأمم المتحدة أن تدير تغييرا عالميا بادارة صغيرة؛ فهي بصفتها منظمة عالمية بارزة، يجب أن تعزز مواردها لتتمكن من القيام بدور أكبر كنقطة إرتكاز سواء في مجالات النشاط التقليدية أو في المجالات الجديدة الناشئة عن متطلبات النظام الجديد. ووفقا لذلك، فإن الأمم المتحدة ينظر اليها على أنها تقوم بدور موسع في الرفاه الاقتصادي للبلدان النامية، بما في ذلك التنمية وتطبيق مزيد من المبادرات لتخفيف القيود التي يفرضها صغر الحجم والوضع الجزري.

إننا نتطلع إلى خطة الأمين العام للتنمية، ونتوقع أن تسعى إلى مواجهة المشاكل والتحديات الجديدة التي ظهرت حتى في الوقت الذي إنتهت فيه بعض المسائل القديمة - أو تكاد تنتهي.

اسمحوا لي بأن أؤكد للجمعية التزام سانت لوسيا بمواصلة التعاون بشكل كامل في إطار مؤسسات المنظمة للنهوض بأهدافها بما يعود بالنفع على البشرية. إن ما ينقصنا من الموارد المالية ربما يمكننا تعويضه بالموارد البشرية. وكون سانت لوسيا قد أنجبت حائزين على جائزة نوبل في هذا الجيل لدليل، في إعتقادي، على قدرتنا على التعاون في السعي المشترك لتحقيق الأهداف النبيلة لهذه المنظمة الموقرة.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٠٠